الحملة الأمريكية - الصهيونية لتطويع سوريا

نبيل شبيب

باحث سياسي

ملخص البحث

غلب على المنطقة العربية والإسلامية انتشارُ الاعتقاد بأنّ المصالح المادية هي التي تفسّر الانحياز الأمريكي على حساب الحقّ العربي .

ولا ريب في تأثير المصالح الكبير والحاسم على السياسة الأمريكية، إلا أن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على مجرّد علاقات قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقائدية.

إنّ تعامل سوريا أو سواها مع «قرار سياسي أمريكي» من قبيل التحرّك بحملة جديدة لتطويع سوريا مثل ما سمّي «قانون المحاسبة»، هذا التعامل لا يمكن أن يتحدّد بشكل صحيح ما دام لا يستند إلى الرؤية الموضوعية لانطلاق القرار الأمريكي من أرضية الاندماج الصهيو-أمريكي.

إن الخلل الأكبر الأول في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة، كامن في عدم الالتفات عربياً وإسلامياً إلى حقيقة أنّ حملة «تطويع سوريا» جزء من هجمة الهيمنة الجديدة عسكرياً على المنطقة الإسلامية .

لقد أوصلت خطوات التراجع المتواصل أمام «التطويع» المتصاعد، إلى هدف معلَن يبيّن أنّ المطلوب في نهاية المطاف لا يقتصر على «تطويع» القرار السياسي والاقتصادي فقط، إنّما المطلوب هو «التطويع الحضاري» وهذا هو الخلل الأكبر الثاني .

أما الخلل الأكبر الثالث فيكمن في التعامل السوري مع ما يوصف بالدور الإقليمي حتّى بات سبباً في التعرّض للمساومات؛ وبالتالي لازدياد مخاطر حملة «التطويع»، بدلاً من أن يكون مصدر قوّة إقليمية وشعبية في مواجهة تلك الحملة .

ويبدو الخلل الأكبر الرابع في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة ضدّ سوريا، في خدمة أهداف هذا «التطويع» عن طريق الترويج لعدد من «البدائل» السياسية، التي لا يصحّ وصفها بالبدائل؛ إذ تصل جميعاً في النهاية إلى الانصياع للمطلوب .

إنّ الطاقة الهجومية التي تتعرّض لها المنطقة العربية والإسلامية ، والتي يُوجّه رأس حربتها حالياً إلى سوريا، تحتاج إلى قوّة ذاتية رادعة، وهذه القوّة الرادعة ، لن تتوفّر في سوريا إلاّ عندما تتحوّل حكومةً وشعباً ، إلى كيان متلاحم .

أفكار ومقتطفات

* إنّ العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على أفراد داخل السلطة في واشنطون، وليست مجرّد علاقات مصالح بين «طرفين» قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقائدية تجعلها هي المصدر والمحرّك لصناعة المصالح المتوافقة المشتركة وليس العكس.

* السياسة اليومية الأمريكية معرّضة لأن تتبدّل محاور ثقلها ويتبدّل أشخاص إدارتها، وطرق إخراجها ووسائل تنفيذها، إنّما لا يتبدّل اتجاهها العام نحو أهداف بعيدة المدى.

* من المستغرب أن يغفل أو يتغافل عن هذا العنصر الديني المتجذّر في السياسة الأمريكية، صاحبُ الفكر أو صانع القرار في البلدان العربية والإسلامية، وهو يناقش ويعالج القضايا الآنية المطروحة، كتصعيد الحصار حول سوريا، بينما لا ينكر ذلك ولا يتجاهله في هذه الأثناء، كثيرٌ ممّن يتابعون من داخل الغرب السياسات الأمريكية ومنطلقاتها وتطوّرها.

* لم يولد ادّعاء «حقّ» الهيمنة أو الزعامة في عهد بوش الابن والمحافظين الجدد، بل هو موروث تاريخي، حتّى من قبل الإعلان عنه هدفاً رسمياً للسياسة الخارجية والأمنية الأمريكية عام ١٩٤٧م على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق «هاري ترومان».

* إنّ الطاقة الهجومية الشرسة التي تتعرّض لها المنطقة العربية والإسلامية عموماً، والتي يُوجّه رأس حربتها حالياً إلى سوريا، تحتاج إلى قوّة ذاتية رادعة، وإذا كانت سوريا لا تملك أسلحة دمار شامل، أو لا تملك في ميدان صناعتها ما يمكن أن يجعل منها قوّة رادعة بمعنى الكلمة، فإنّ القوّة الرادعة التي يتركّز مفهومها في العلوم السياسيّة والعسكرية.

* غلب على المنطقة العربية والإسلامية انتشارُ الاعتقاد بأنّ العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية علاقات «مصلحية»، وأنّ المصالح المادية هي التي تفسّر الانحياز الأمريكي على حساب الحقّ الإسلامي والعربي والفلسطيني، وأنّ الرد المُجدي على ذلك هو تعزيز العلاقات المصلحية الأمريكية - العربية؛ لدفع واشنطن إلى التخلّي عن انحيازها والميل إلى الطرف العربي بتأثير «مصالحها» معه.

* يجب الخروج من دائرة الرؤية التقليدية السطحيّة للوجود الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل «أفراد يهود» في مراكز صنع القرار، أو «نفوذ» في وسائل المال والإعلام، فجميع ذلك صحيح، ولكنّه يمثّل جانباً واحداً من الأرضية الأساسيّة ومن البنية الهيكلية القائمة على منطلق «مسيحي-يهودي مشترك» لفئات تملك «معاً» صناعة القرار والحدث؛ من خلال سيطرة مشتركة على مقومات صنعه.

* وإنّ استهداف سوريا بحملة «التطويع» الآن لا ينفصل بأرضيته الأصولية الدينية عن التطلّع التاريخي، الصهيو-أمريكي والغربيّ عموماً، إلى «تطويع» المنطقة الإسلامية بمجموعها.

الحملة الأمريكية – الصهيونية لتطويع سوريا

تمهيد:

إنّ الحملة الجديدة لتطويع سوريا بعد احتلال العراق لا تمثّل فقط حلقة جديدة بعد ما سبقها قبل الاحتلال؛ إنّما هي أيضاً حلقة لا تنفصل عن الحملة الأشمل لترسيخ الهيمنة الأمريكية–الصهيونية في المنطقة العربية والإسلامية وتطويع جميع دولها، وهذه بدورها هي الجزء المحوريّ من هدف الهيمنة الشاملة عالمياً.

من هنا لا ينبغي عزل حملة تطويع سوريا عن هاتين الدائرتين: التاريخية الشاملة لمسيرة الهيمنة عالمياً، والجغرافية الشاملة لما أُطلق عليه حديثاً وصف «الشرق الأوسط الكبير»، والمقصود – كما هو معروف – هو المنطقة الإسلامية بمجموعها.

وإذا كانت النظرة التجزيئية لكل قضية من القضايا العربية والإسلامية، السياسية وغير السياسية، وعلى المستوى الجغرافي إقليمياً وقطرياً وفئوياً، ساهمت وتساهم في قدر كبير من الضياع الفكري والسياسي؛ فإنّ الخطر الأكبر يكمن في الأخذ بالسلوك التجزيئي على أرض الواقع، وتطبيقه في معالجة تلك القضايا إلى درجة النزاع والصراع، ولهذا فإنّنا كلّما واجهنا قضية بعينها بمعزل عن سواها – كحملة «التطويع» الراهنة تجاه سوريا – غلب على أذهاننا تلقائياً الاعتقاد بحتمية الخسارة سلفاً؛ تبعاً لما يظهر لنا – عبر منظور التجزئة القائم – من فارق ضخم في موازين القوى.

إنّنا في حاجة إلى ترسيخ النظرة الشمولية على مستوى البحث والفكر أولاً، وأن ننطلق منها في التعامل مع سائر قضايانا ومشكلاتنا المعاصرة، منفردة ومجتمعة، وهذا ممّا يركّز عليه هذا البحث حول الحملة الجديدة التي تهدف إلى تطويع سوريا.

«استراتيجية» الهيمنة الصهيو-أمريكية

لفترة طويلة نسبياً، وتحت تأثير عاملين:

١ – شعارات أمريكية قديمة – من عشرينيات القرن الميلادي العشرين – بشأن الدفاع عن الشعوب المُستعمَرة؛ وَجَدَت التصديق تحت وطأة العهد الاستعماري.

٢ – حَذَر محدود في السياسة الأمريكية بين النكبتين عامي ١٩٤٨م و١٩٦٧م؛ كيلا يندفع مزيدٌ من الدول العربية في الاتجاه القومي واتجاه التحالف مع الاتحاد السوفييتي آنذاك.

غلب على المنطقة العربية والإسلامية انتشارُ الاعتقاد بأنّ العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية علاقات «مصلحية»، وأنّ المصالح المادية هي التي تفسّر الانحياز الأمريكي على حساب الحقّ الإسلامي والعربي والفلسطيني، وأنّ الرد المُجدي على ذلك هو تعزيز العلاقات المصلحية الأمريكية – العربية؛ لدفع واشنطن إلى التخلّي عن انحيازها والميل إلى الطرف العربي بتأثير «مصالحها» معه.

ولا ريب في تأثير المصالح الكبير والحاسم في السياسة، ولكن لم يكن وحده كافياً لتقويم حقيقة تلك العلاقات؛ لتصبح نظرية «تعديل المصالح»

هذه – إلى جانب صدّ الخطر الشيوعي – هي الحجّة الرئيسة لتسويغ الانسياق في ألوان عديدة من التعاون والتحالف، وكذلك التبعية في العلاقات للولايات المتحدة الأمريكية.

الاندماج الصهيوني-الأمريكي:

بعد نكبة ١٩٦٧م وانهيار ما سُمّي العصر الذهبي للقومية والاشتراكية في البلدان العربية، وبعد أن ازداد ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالنفط العربي مع وصول الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠م إلى المرتبة الأولى بين الدول «المستوردة» للنفط عالمياً، كان من المفروض – وفق تلك الحجّة – أن تفعل المصالح فعلها وتأخذ العلاقات الأمريكية-العربية منحى آخر، ولكن وقع ضد ذلك تماماً، فبدأ «الحذر» في السياسة الأمريكية يتلاشى، وأصبحت «سياسة الإملاء» علنيّة استعراضية، وهو ما بلغ ذروته بعد سقوط الشيوعية ومعسكرها الشرقي، فغدت «لغة القوّة» هي لغة الحسم – بصورة مباشرة استعراضية – من وراء صناعة القرار السياسي الأمريكي فيما يتعلّق بقضايا البلدان العربية والإسلامية.

وكان من المعايير الأخرى للتعامل مع الانحياز الأمريكي؛ إقدام كثير ممّن يركّزون كثيراً على الانتخابات الأمريكية على الربط بين استفحال حجم ذلك الانحياز في عهد بل كلينتون «الديمقراطي»، وبين ارتفاع عدد اليهود الصهيونيين في مناصب وزارية رئيسة في إدارته.

ومع الأيام الأولى لجورج بوش الابن «الجمهوري» في السلطة بدأت تنتشر توقّعات بانحسار الانحياز ولو جزئياً؛ استناداً إلى انخفاض العدد المذكور.. وإذا بالانحياز يصل إلى مداه الأقصى في الشهور والسنوات التالية، ويظهر معه تأثير الوجود الفعليّ للرموز الصهيونية في مفاصل صناعة القرار (استراتيجياً)، مثل بول وولفويتز، ولويس بيبي، وجون بولتون، وستيفن كامبون، وستيف هيدلي وغيرهم، وإن لم يستلموا مناصب وزارية رئيسة كما كان في عهد كلينتون.

العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية علاقات «مصلحية»، وإنّ المصالح المادية هي التي تفسّر الانحياز الأمريكي على حساب الحقّ الإسلامي والعربي والفلسطيني، وإنّ الرد المُجدي على ذلك هو تعزيز العلاقات المصلحية الأمريكية – العربية؛ لدفع واشنطن إلى التخلّي عن انحيازها والميل إلى الطرف العربي بتأثير «مصالحها» معه.

لا تفيد النظرات السطحيّة في إجابة السؤال عن طبيعة العلاقات الأمريكية-الصهيونية، سواء ما يعمد منها إلى التهويل أو إلى التهوين من شأن الصهيونيّة العالمية بحدّ ذاتها؛ خصوصاً أنّ تضخيم نفوذها (ولا يعني ذلك أنّ الاستهانة بحقيقة حجمه مقبولة) ينطوي على «تبرئة» غير مباشرة على الأقلّ لصانعي القرار السياسي الآخرين، فكأنّهم مجرّد «ضحايا»، وهو ما يؤدّي إلى عدم وضع موقفهم الذاتي في الحسبان عند التعامل مع حصيلة صناعة قرارهم المشترك وفق تلك العلاقات!

إنّ العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية تقوم على أكثر من مجرّد «ولاء مزدوج» عند ساسة أمريكيين يمارسونه بسبب مصالح ما، وهو ما يتحدّث عنه حتى الآن كثير من الكتّاب العرب، لا سيّما العلمانيون أو الأقرب إلى العلمانية؛ ممّن لا يرغبون في رؤية عمق العنصر الديني في سياسات أمريكية أو لا يستطيعون ذلك، فهي سياسة

قائمة أو من المفروض أنّها قائمة - وفق ما اقتنعوا أو أُقنعوا به من قبل - على العلمانية فحسب!

مثال ذلك ما يقول به الكاتب عمر كوش حول (ما يُعرف بظاهرة «الولاء المزدوج» داخل إدارة بوش وعالم المحافظين الجدد؛ حيث لا يميّز هؤلاء المصالح الأمريكية من المصالح الإسرائيلية، ويشجّعون في شكل مكشوف على التطابق المزعوم بينهما. لكنّ العامل الأكثر حسماً الموجِّه لصنع السياسة الأمريكية هو جماعة الموالين لإسرائيل الذين يعرفون كيف يلعبون بالمتعصّبين المسيحيين، ويعرفون كذلك أن ما يواتي مصالحهم ومصالح إسرائيل هو المصالح النفطية لأشخاص من أمثال الرئيس بوش ونائبه تشيني)[1]. ويُلاحَظ هنا تعبير «يلعبون بالمتعصّبين المسيحيين»، وهو يحقق غرضين: أوّلهما: أنّه ينفي الاقتناع الذاتي بالمنطلق الديني عند «الموالين لإسرائيل» بحسب عبارة الكاتب، ويجعل مواقفهم «مصطنعة» خداعاً للمتعصّبين من العامّة والناخبين. والثاني: التحذير غير المباشر من التوجّه الديني على المستوى الشعبي، فهو تعصّب ديني عرضة للاستغلال من جانب مَنْ يريد استغلاله!

إنّ العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على أفراد داخل السلطة في واشنطن، وليست مجرّد علاقات مصالح بين «طرفين» قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقدية تجعلها هي المصدر والمحرّك لصناعة المصالح المتوافقة المشتركة وليس العكس، كما تجعلها علاقاتٍ لا تخضع أصلاً لقواعد «السياسة الواقعيّة» الحديثة، فهي صميمية متجذّرة، تجعل الطرفين عبارة عن وحدةِ اندماج عضويّ صهيو-أمريكي[2]، وهذا ما انعكس في شواهد متعاقبة وفي مختلف الميادين، تأخذ مكانها الطبيعي فقط عند النظر فيها بمنظور الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) الصهيو-أمريكية.

أ - فبعد كلّ ما عرفه تاريخ مجلس الأمن الدولي؛ لا يصحّ وصف ما يُسمّى «حقّ» النقض (الفيتو) في مجلس الأمن مثلاً بأنّه «فيتو أمريكي» إنّما هو «الفيتو الصهيو-أمريكي»، ولا يُستغرب استخدامه في كثير من الأحيان بما يبدو متناقضاً بموازين السياسة الواقعية مع المصالح الأمريكية الذاتية، لو أمكن فصلها أصلاً.

العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على أفراد داخل السلطة في واشنطن، وليست مجرّد علاقات مصالح بين «طرفين» قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقدية.

ب - وقد أصبحت ترسانة الأسلحة الإسرائيلية مخزناً متقدّماً من مخازن الأسلحة «الصهيو-أمريكية»، ولهذا يجري تزويدها أحياناً بما لا يحصل عليه أوثق حلفاء واشنطن في حلف شمال الأطلسي.

ت - أمّا فضائح «التجسّس» وسواها بين حين وآخر؛ فقد باتت لا تتجاوز حدود كونها «خلافات داخلية» في كيان «صهيو-أمريكي» مشترك، ولا تبلغ مستوى ما يوصف أحياناً بأنّه «خلافات بين أصدقاء».

ولهذا:

أ - لا يُفسَّر تحرّك أمريكي - كاحتلال العراق - دون رؤية البعد الصهيوني فيه؛ انطلاقاً من الصيغة الشمولية المشتركة، وصولاً إلى الأبعاد الآنية المرئيّة عموماً.

ب - ولا يُفسَّر تحرّك إسرائيلي - كالاعتداء على بلدة الصاحب في سوريا - دون رؤية البعد الأمريكي

فيه؛ انطلاقاً من الصيغة الشمولية المشتركة أيضاً.

ت - كذلك لا يُنظر نظرة قويمة في مسألة الحملة الجديدة الجارية لتطويع سوريا؛ إلاّ على أنّها حملة صهيو-أمريكية.

يجب الخروج من دائرة الرؤية التقليدية السطحيّة للوجود الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل «أفراد يهود» في مراكز صنع القرار، أو «نفوذ» في وسائل المال والإعلام، فجميع ذلك صحيح، ولكنّه يمثّل جانباً واحداً من الأرضية الأساسيّة ومن البنية الهيكلية القائمة على منطلق «مسيحي-يهودي مشترك» لفئات تملك «معاً» صناعة القرار والحدث؛ من خلال سيطرة مشتركة على مقوّمات صنعه، ويتخلّل هذه العلاقة - كما هو الحال مع سائر الميادين في الغرب- عنصر الصراع الداخلي المتواصل بين مراكز القوى، ولكنّ هذا الصراع يدور على آليات صناعة القرار والقوى المؤثّرة فيه؛ بدءاً بصناعة السلاح والصناعات النفطية، وانتهاءً بوسائل المال والإعلام، ولا يدور حول المنطلقات والرؤى المستقبلية.

ومن هنا ينطلق الحديث تحت عنوان «حملة جديدة لتطويع سوريا» من الصيغة الشمولية «الصهيو-أمريكية»، وليس من النظرة «الصهيونية» والنظرة «الأمريكية» إليها ونقاط الاتفاق عليها، بل لا يوجد في هذا الإطار ما يستدعي البحث المضني عن نقاط التقاء ونقاط افتراق بين سياسات أمريكية وأخرى إسرائيلية، فمثل هذا الالتقاء أو الافتراق لا يختلف عمّا يمكن رصده من اختلافات أو خلافات وصراع بين مسؤولين سياسيين في نطاق كيان واحد، مثل بوش وكيري، أو مثل شارون وبيريز، دون أن يبدّل ذلك شيئاً من ثوابت السياسة المشتركة.

الجذور العقائدية والفكرية

للتيار الصهيو-أمريكي المهيمن في الولايات المتحدة الأمريكية جذور عقائدية تاريخية، تجعل الاندماج العضوي القائم أبعد مدى وتأثيراً في صناعة القرار السياسي الآني.

يقول داني روبنشتاين، الكاتب والصحفي في جريدة «هاآرتس» الإسرائيلية، والذي يوصف بالمحلّل والخبير في الشؤون الفلسطينية: (في حين كان المستشرقون المسيحيون الأوروبيون في الماضي هم الذين يوفّرون للثقافة الأوروبية الحجج اللازمة لاستعمار الإسلام وقهره، فضلاً عن الحجج اللازمة لتحقير اليهود وازدرائهم، نجد الآن أنّ الحركة القومية اليهودية هي التي تقدّم كادر الموظفين الكولونياليين الذين تطبق أطروحاتهم عن العقل الإسلامي والعربي في إدارة العرب الفلسطينيين، أولئك الذين يشكّلون أقليّة مقهورة ضمن الديمقراطية الأوروبية البيضاء المسمّاة إسرائيل)[٣]

وما يتحدّث عنه روبنشتاين بصدد الكيان الصهيو-أمريكي في فلسطين، صورةٌ مصغّرة عمّا عليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وهناك تعيد الباحثة الأمريكية «كاثلين كرستسن» العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية وانعكاساتها على قضيّة فلسطين إلى إعداد العقل الأمريكي لذلك عبر تاريخ طويل، بدءاً بما ظهر من كتب منذ أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، كالتي نشرها «الرحّالة» إلى المنطقة، وتحدّثوا فيها عن الأرض وسكانها، ومحورُ ما نشروه صور نمطيّة مشوّهة لا تكاد تختلف بجوهرها عمّا تنشره آلة الدعاية الإعلامية والسينمائية في العقود الماضية وحتّى الآن[٤].

واقترن بذلك نشاطُ المستشرقين في تشويه صورة الإسلام وربطِ الأرض الفلسطينية بالعقيدة اليهودية وفق نصوص التوراة الحالية، والحصيلة هي ما وصل إليه اتجاه المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين في الوقت الحاضر[٥]، وهو ما لا يقتصر على اندماج صهيوني-أمريكي فقط، بل يشمل على صعيد الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) وتطبيقاتها، اندماجَ العنصر

السياسيّ بالعنصر الديني، المنفصلين في الأصل وفق المصطلحات والمفاهيم العلمانية الغربية.

إنّ تعامل سوريا أو سواها مع «قرار سياسي أمريكي» من قبيل التحرّك بحملة جديدة لتطويع سوريا، على أساس النظر إليه وإلى الوسائل المتّبعة لتنفيذه، مثل ما سمّي «قانون المحاسبة» أو قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، هذا التعامل لا يمكن أن يتحدّد منطلقاً وهدفاً ومضموناً، وتتحدّد الوسائل المناسبة له، بشكل صحيح مع احتمال أن يحقّق جدوى ما.. ما دام لا يستند تفكيراً وصياغة وتطبيقاً إلى الرؤية الموضوعية لانطلاق القرار الأمريكي من أرضية الاندماج الصهيو-أمريكي، و«ثوابت» الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) الكامنة من وراء السياسة اليومية، والتي توظّف الأحداث الآنية، في تحديد توقيت القرار وإخراجه، أكثر من تحديد اتّجاهه ومضمونه.

الحصيلة هي ما وصل إليه اتجاه المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين في الوقت الحاضر، وهو ما لا يقتصر على اندماج صهيوني-أمريكي فقط، بل يشمل على صعيد الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) وتطبيقاتها، اندماجَ العنصر السياسيّ بالعنصر الديني، المنفصلين في الأصل وفق المصطلحات والمفاهيم العلمانية الغربية.

والسياسة اليومية الأمريكية معرّضة لأن تتبدّل محاور ثقلها ويتبدّل أشخاص إدارتها، وطرق إخراجها ووسائل تنفيذها، إنّما لا يتبدّل اتجاهها العام نحو أهداف بعيدة المدى. وهذا ممّا يجعل -على سبيل المثال- انتظارَ «تغيير» حقيقي في السياسة الأمريكية على صعيد القضايا العربية والإسلامية، عبر نتائج انتخابات رئاسية أو نيابية أشبه بالعبث السياسي، إذا صحّ إدراج ذلك «الانتظار» تحت عنوان «السياسة»، وكذلك ممّا يجعل -مثلا آخر- التعاملَ مع الاندماج الصهيو-أمريكي من منطلق «محاولة اختراقه» وهماً يشغل من يتعلّق به عن ممارسة سياسات واقعيّة لمواجهة أهدافه، وما يترتّب عليها وعلى عدم مواجهتها من عواقب وخيمة.

والتركيز على السياسة اليومية وحدها من أسباب استغراب من يستغرب تغلغل الدّين في صناعة القرار الأمريكي، أو وصول تغلغله في عهد بوش الابن إلى العلن بصورة استعراضية.

وقد كان عامل الدين ظاهراً في المعركة الانتخابية عام ٢٠٠٤م، وترك أثراً واسع النطاق على الناخب الأمريكي، سواء على صعيد السياسات الداخلية أو على صعيد ارتباطه بالعلاقة مع المنطقة العربية والإسلامية وأحداثها، وذلك (اعتمادا على ما يسمّونه رؤى إنجيلية تؤمن بضرورة مساندة اليهود للسيطرة على فلسطين، وعودة اليهود كلّهم للقدس، وكذلك السيطرة على أرض بابل -العراق- في سياق النظرية الدائرية للتاريخ وفكرة «هرمجدون»، ومن ثَمّ يجعل تحرّك الرؤساء الأمريكان لنصرة الدولة العبرية أمراً دينياً يجب أن ينفّذوه)[٦]. وقد شمل ذلك أنّ بوش (حرص من خلال مارك راسيكوت، رئيس حملته الانتخابية، على تدشين حملته الانتخابية بإعادة استخدام مصطلح «حملة صليبية» ضدّ الإرهاب في خطاب لجمع التمويل)[٧].

ومن المؤكّد أنّ إغفال موقع العنصر الديني هو من أسباب عدم القدرة على التعامل مع القرارات الغربية ولا سيما الأمريكية، حتّى وإن وصلت إلى مستوى الحرب كما في العراق، أو التهديد بها كما في سوريا. ويرجع هذا الإغفال في الدرجة الأولى إلى المفعول التاريخي لما يمكن وصفه بعملية غسيل الدماغ الجماعي في المنطقة العربية والإسلامية على امتداد عدّة عقود، لتثبيت الرؤى العلمانيّة في الأذهان

والتصوّرات والأفكار، وبالتالي تصديق المقرّر نظرياً في الغرب من حيث النصوص، بصدد فصل الدين عن السياسة، والوصول بذلك إلى درجة اعتباره «بدهية مفروغاً منها»، حتى بات يغلب التأويل المفرط في إيهام الذات لكلّ ما يُظهر للعيان مدى تغلغل الجذور العقائدية، ورسوخ الأبعاد الثقافية والتاريخية في واقع التحرّك الصهيو-أمريكي القائم، بما في ذلك ميادين صناعة قرار الحرب والسلام، من وراء سائر ما تقرّره النصوص النظرية للعلمانيّة.

إنّ تمرير القرارات ذات العلاقة بحملة «تطويع»

كان عامل الدين ظاهراً في المعركة الانتخابية عام ٢٠٠٤م، وترك أثراً واسع النطاق على الناخب الأمريكي، سواء على صعيد السياسات الداخلية أو على صعيد ارتباطه بالعلاقة مع المنطقة العربية والإسلامية وأحداثها

سوريا، كسواها من القرارات ذات العلاقة بالمنطقة الإسلامية على وجه التخصيص، يصدر عن تلك الجذور العقائدية التاريخية، عندما يعتمد فيما يعتمد على الصورة النمطية عن الإسلام والمسلمين وبلدانهم، والمنتشرة انتشاراً واسعاً في الإنتاج الفكري والإعلامي والفنيّ، فهي بمعالمها الحالية من إنتاج المثقفين والفنانين وغيرهم، حلقة طبيعية تالية تبني على حلقة سابقة أنتجها المستشرقون والمفكّرون والمؤرّخون وغيرهم، وقد بلغ الإنتاج الاستشراقي وحده زهاء ٦٠ ألف كتاب بين عامي ١٨٠٠ و١٩٥٠م[٨].

هذه الأرضية التي أنبتت -وكان لا بدّ أن تنبت- في عام ١٩٩١م، أن يطرح ديك تشيني، أحد أقطاب تيار المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين، شعار «الإسلام عدوّ بديل»[٩]، الذي أصبح بمضمونه منذ ذلك الحين هو المحور الرئيسي في تطوير مهامّ شمال الأطلسي، والسياسات «الأمنية» الغربيّة بمجموعها، وإن انحسر استخدامه العلنيّ بالصياغة المذكورة -جزئياً- في التصريحات السياسيّة الرسمية، واستُبدل به عنوان «عداء الأصوليّة» فترة من الزمن ثمّ «عداء التيار الإسلاميّ» بأسره وربط ذلك بما سُمّي «الحرب على الإرهاب».

من المستغرب أن يغفل أو يتغافل عن هذا العنصر الديني المتجذّر في السياسة الأمريكية، صاحبُ الفكر أو صانع القرار في البلدان العربية والإسلامية، وهو يناقش ويعالج القضايا الآنية المطروحة، كتصعيد الحصار حول سوريا، بينما لا ينكر ذلك ولا يتجاهله في هذه الأثناء، كثيرٌ ممّن يتابعون من داخل الغرب السياسات الأمريكية ومنطلقاتها وتطوّرها.

يقول جازي ساجلار، الباحث في شؤون السلام وأستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة هانوفر الألمانية (ليست هذه حرب أمريكا، هي حرب العالم، هي حرب الحضارة.. هذه العبارات وأمثالها على لسان بوش، وكذلك كلامه عن حرب صليبية، وخطبه الحافلة باقتباسات من الإنجيل، واختتامها دوماً بعبارة «ليحفظ الله أمريكا»، جميع ذلك يعلن للدوائر الإسلامية رسالة مفهومة تماماً . وإنّ التمييع المتعمّد ما بين كلمتي «إسلام» و«إسلاميّ»، يخدم مباشرة تعبئة الروح الغربية بدور المدافع عن المجتمع المفتوح مقابل صورة الإسلام العدوّ)[١٠].

جذور سياسات «التطويع» والإملاء:

إنّ من أخطاء التعامل مع السياسات الصهيو-أمريكية الراهنة عموماً، الفصل ما بين استيعاب أبعادها على أرضية السياسات الواقعية المعاصرة، واستيعاب «ثباتها ورسوخها» على قدر ارتباطها بالجذور التاريخية، إلى درجة أنّ الإفصاح العلني والمباشر عن تلك الجذور، كما في كلمة بوش عن

«حملة صليبيـة»، يَطرح أوّل ما يطرح في ردود الفعل عليها التساؤل ما إذا كانت «زلّة لسان»!!.

وإنّ اسـتهداف سـوريا بحملـة «التطويـع» الآن لا ينفصـل بأرضيتـه الأصوليـة الدينيـة عـن التطلّـع التاريخـي، الصهيو-أمريكـي والغربـيّ عموماً ، إلى «تطويـع» المنطقة الإسـلامية بمجموعهـا، وكلمات بـوش وفريقـه بمضمونها وبأسـلوبها الاسـتعلائي، ككلمات شـارون ومن حوله بعدوانيّتهـا وتعجرفها، تجاه سوريا وسـواها من البلدان العربية والإسلامية، هـي التعبيـر «المعاصـر» عمّـا سـبق أن عبّـر عنـه المستشـرقون عبر القرون الماضية، والشـواهد عليه معروفة فيما ترجمه ونشـره وعلّـق عليه كثيرون، مثل مصطفـى خالـدي وعمر فـروخ ومحمد عـزّة دروزة وأحمد عبد الوهاب وغيرهم..

وتظهر ماهية الاسـتهداف ببعده الدينيّ بوضوح في المقولات التي انتشرت في الماضي وتلك التي تتردّد بمضمـون مماثل في الوقت الحاضر أيضاً ، فكان من نماذجها في القرن الميلادي التاسـع عشـر، مقولات إرنسـت رينان الفرنسـي مثلاً والذي ركّـز على إنكار وجود ثقافة أو حضارة أو إسـهام عربي وإسلامي في مسيرة التطوّر البشري، فمن أقواله: (إنّ عقول شعوب الشرق الأوسط وإفريقية مغلقة أمام العالم، ومستقبلُ الإنسـانية متوقّف على الأوروبيين، لكنّ هناك شرطاً ضروريـاً لذلـك، وهـو تحطيـم عناصـر الحضـارة السامية والقوى الدينية للإسلام)[١١].

ومـن الأمثلـة النموذجيـة فـي القـرن الميـلادي العشـرين برنارد لويس الأمريكي، وهـو يربط ما بين العناصـر الدينيـة والسياسـية والأمنيـة بوضـوح في قوله: (إنّ الخطر على الإنسـانيّة سوف يكتمل بحيازة المسـلمين للسلاح النووي، حيث حيازة هذا السلاح يجـب ألاّ تكـون بيد متعصّـب جاهل وغيـر عقلاني كالمسـلم)[١٢].. وكأنّه يعني أنّ «المسـلم المتعصّب الجاهـل غيـر العقلانـي» هـو الـذي ألقى بالسـلاح النووي على هيروشيما وناجازاكي!!

ما يسري تاريخياً على أصوليّة الأفكار والتصوّرات والمنطلقات العقائدية وجذورها، يسـري أيضاً على الأطروحـات الحديثـة ذات المضامين «السياسـية» بالمفهـوم الأضيق للكلمة، وقد بات معظمها مندرجاً فيما يخدم مسـيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية، وتسري عليه الصياغة بأسـلوب «الإملاء» والتنفيذ بأسـلوب «التطويع».

١- يأتي فيما يتّصل بحملة «تطويع» سـوريا، ادّعاء «الزعامـة العالميـة»، كما لو كانت أمـراً مفروغاً منه لدى مـن يروّجون لتلـك الزعامة ويسـتخدمون هذا التعبيـر -أو تعبيـر الزعامـة الانفراديـة- تجنّبا لذكر مصطلـح «الهيمنـة» أحيانـاً . ولم يولد ادّعـاء «حقّ» الهيمنـة أو الزعامة في عهد بـوش الابن والمحافظين الجـدد، بـل هـو مـوروث تاريخـي، حتّـى مـن قبل الإعلان عنه هدفاً رسمياً للسياسة الخارجية والأمنية الأمريكية عام ١٩٤٧م على لسـان الرئيس الأمريكي الأسبق «هاري ترومان»، وجاء ذلك في صيغة التعهّد بالدفاع عن الدول التي تتعرّض لتمرّد أقليات مسلّحة داخلية أو أخطار خارجية[١٣].

٢- ويظهر في حملة «تطويع» سـوريا أيضا أسلوبُ العجرفـة المتعمّد فـي علنيّة العمل لهـدف «تطويع» سـوريا، وكان واضحـاً فـي توجيـه الإنـذارات إلى سوريا أمام وسائل الإعلام في واشنطون أو في دمشق نفسها على ألسنة المسـؤولين الأمريكيين، مثل وزير الخارجية الأمريكي باول ومسـاعده بيرنس وغيرهم، كما انعكسـت في الإنـذارات الإسـرائيلية المتكرّرة تجاه سـوريا. وليس هذا الأسـلوب المتبجّح جديداً على مسـيرة الهيمنـة الصهيو-أمريكيـة، للتعامل مع الآخريـن، علـى امتـداد العالـم ولا سـيما المنطقـة الإسـلامية، جغرافياً ، وكذلك عبـر التاريخ، حتّى في الفتـرة التـي قيل عنهـا «وهمـاً أو تزويـراً » إنّها فترة مناصـرة الشـعوب المسـتعمَرة، عندما دعـا الرئيس الأمريكي الأسـبق ويلسـون (١٩١٣-١٩٢١م) إلى الانتشـار عالميـاً مـن أجل (إنقـاذ الأعراق البشـرية

الأخـرى التي ما تزال في عمر الطفولة) كما ورد على لسانه[١٤]

٣- وهذا الموروث التاريخي يعبّر عن نفسه بصيغ متعـدّدة الآن، يتّصـل منهـا بسـورية، أنّهـا كسـواها من دول «العالـم الثالـث» التي يقـول عنهـا بول جونسـون عـام ١٩٩٣م (علـى الأمـم المتحضّـرة أن تضـع نصب أعينها مهمّة إعادة اسـتعمار العالم الثالث، حيث انهارت الشـروط الأساسـية للحياة المتحضّـرة، ويجـب القيام بذلـك عن طريـق نظـام الوصايـة القسـرية، وتطبيق نموذج الاسـتعمار في القرن التاسـع عشـر، وفرض الأنظمة السياسـية بالقوّة)[١٥] وما هو في هذا المجال إلاّ مثال من أمثلة عديدة.

٤- جميع ذلك وسـواه من النظريات والتصوّرات الاسـتعلائية من أمثاله ومـا يتجاوزه بمراحـل أيضاً، يجتمـع فـي صياغة وثيقـة «دليـل السياسـة الدفاعية الأمريكيـة للقـرن الجديـد» بمشـاركة أقطـاب المحافظيـن الجدد والمسـيحيين التوراتيين، انطلاقاً من عدم وجـود منافس دولي وضرورة ترسـيخ حالة التفـوّق الأمريكية وتوسـيع نطاقها، مـع الإعلان في تلك الوثيقة عن ضرورة شـنّ الحروب عالمياً ونشـر القواعد العسكرية، كما يتحدّث واضعوها في صفحة ٥١ منها عن ضرورة إعداد الشـعب لتقبّل ذلك، وهو إعـداد يحتـاج إلى وقت طويـل -كما يؤكّـدون- ثم يضيف النص (إلاّ إذا وقع حدث من مستوى الكارثة، فيكـون عاملاً مسـاعداً لتسـريع العمليـة، مثل وقوع «بيرل هاربر» جديدة)[١٦]

٥- إنّما لا ينبغي الانسـياق إطلاقـاً وراء مقولات تضع المسـؤولية كلّها علـى تيـار المحافظين الجدد والمسـيحيين التوراتييـن بعد وصولهم إلى السـلطة مع جورج بـوش الابن عـام ٢٠٠٠م، وهي مقولات من شـأنها تركيز الأنظار على قابليـة أن يخرج هؤلاء من السلطة، فتتخلّى واشـنطون عن سياسات الهيمنة العدوانيـة، كمـا لا ينبغـي القبـول بزعم مـن يزعم أن سـقوط المعسـكر الشرقي على وجـه التحديـد، كان مـن وراء «التحـوّل» نحـو الهيمنـة، وليسـت مجلـة التايـم الأمريكيـة مثـلاً منحـازة عندمـا تتحـدّث طويـلاً عـن ممارسـات سياسـة الهيمنـة عالميـاً ، وذلك قبل هذيـن التاريخين بسـنوات عديدة، فتضع لغلافهـا في أحد أعدادها عـام ١٩٧٩م عنواناً يقول: (أمريـكا بـلا خجل) ثمّ تتحـدّث فيه عن السياسـات العدوانيـة الأمريكيـة عالميـاً ونتائجهـا فـي مواقف «الآخريـن»، وإن كان ممـا يلفـت النظـر أنّ المجلـة خصصـت ذلك للنسـخة التـي توزّع خـارج الحدود الأمريكيـة نفسـها.. وكأنهـا تقـدّر عواقـب داخليـة مـا، تجاريـة أو غيـر تجارية، لـو أنّها قالـت بوضوح للأمريكييـن وليس للقرّاء خارج الحدود: (لم يسـبق أن حصدت سياسـات الولايات المتحـدة الأمريكية درجة مـن الغضب في كل مكان مـن العالم، كما هو الحال اليوم).. وهي العبـارة التي اختتمت بها مقالها المطوّل[١٧]!

إنّ هـدف «التـطـويـع» بمختلف وجوهه وأساليبه وميادينه، السياسية والعسكرية وغيرها، هو هدف راسخ قديم متجدّد، له جذوره التاريخية، وسيبقى ثابتاً بغضّ النظر عن قضايا أخرى، وبغضّ النظر عمّا يقع من أحداث.

إنّ هـدف «التطويـع» بمختلـف وجوهه وأسـاليبه وميادينه، السياسـية والعسـكرية وغيرهـا، هو هدف راسـخ قديم متجدّد، لـه جذوره التاريخية، وسـيبقى ثابتاً بغضّ النظر عن قضايا أخرى، وبغضّ النظر عمّا يقع من أحداث مثل تفجيرات نيويورك وواشـنطون، وهو ما لم تُكشَـف ملابسـاته إلى الآن، ولكن يجري توظيفـه لتحقيـق غـرض موضـوع ومحدّد مـن قبل وقوعه.

وإنّ من أفدح الأخطاء في التعامل مع هدف «التطويع»، الاقتصار على حصره ضمن نطاق قضية محليّة مع السياسات الأمريكية، بمعزل عن سواها، والاقتصار في تفسيره على مفعول «الأحداث الآنية»، كتفسير العسكرة المتبجّحة لمسيرة الهيمنة الأمريكية الآن، وكأنّها ردّ فعل على تفجيرات نيويورك وواشنطون عام ٢٠٠١م، وتفسير حملة تطويع سوريا الآن بعدم تخلّيها في البداية كدول عربية أخرى عن الموقف الرسمي المقرّر في معارضة حرب احتلال العراق، وتفسير المسلك الشاروني من صبرا وشاتيلا حتى جنين ونابلس ورفح وأخواتها، وكأنّه ردّ على ظهور المقاومة المسلّحة في جنوب لبنان وفي فلسطين[١٨].

كذلك من الأخطاء الفادحة في التعامل مع قضية من مستوى «تطويع سوريا للإرادة الصهيو-أمريكية» الانطلاق في التفكير والمواقف والخطوات العملية من مقولات تقليدية تتردّد وكأنّها «بدهيات» مفروغ من صحّتها، من بينها أنّ سوريا تواجه بذلك قوّة لا تُقهر، فعليها الانصياع، بينما نجد أعداداً كبيرة من المفكرين والمثقفين والمحلّلين الغربيين، ينطلق من القلق الشديد على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وعلى العالم الغربي إجمالاً، من جرّاء ممارسة سياسات الهيمنة المطلقة وعسكرتها عالمياً، كما تشهد على ذلك الرسالة التي بعث بها إلى الرئاسة الأمريكية أكثر من ١٥٠ مثقفاً ومفكراً أمريكياً إبّان حرب احتلال أفغانستان، وتلك التي أثارها مئات منهم أثناء معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية، بالإضافة إلى عدد كبير من الكتب والمقالات المنشورة بهذا الصدد، ومنها على سبيل المثال ما كتبه المؤرّخ الفرنسي إيمانويل تود، وهو يحلّل «الضربات العسكرية الأمريكية» بأنّها خطوات صادرة عن الإحساس بالضعف وخطر «الضياع دولياً»، بعد أن برزت المنافسة الاقتصادية لها من قبل دول كاليابان وألمانيا، وبعد أن أصبحت مرتبطة في اقتصادها بطاقة الآخرين، والتصدير إلى الآخرين، واعتماد الآخرين على النقد الأمريكي، وعلى أسواق الاستثمار وأسواق التصريف، وجميع ذلك يمثل أعمدة الوجود الاقتصادي الأمريكي، فإن انهار أحد تلك الأعمدة كان الخطر كبيراً، وهذا الضعف -كما يراه الكاتب- لا تستطيع الدولة العظمى مواجهة نتائجه أو التغطية عليها إلا عن طريق (إثبات وجودها في مواجهات عسكرية مع أطراف بمنزلة الأقزام عسكرياً)[١٩].

استهداف سوريا في إطاره العربي والإسلامي

سوريا -كمصر أو إيران أو السعودية وغيرها- رقعة «جغرافية-سياسية» في خارطة مخطّطات الهيمنة الصهيو-أمريكية، لا تنفصل النظرة إليها عن النظرة إلى الرقعة الأكبر الشاملة للمنطقة الإسلامية، ولا تتحقّق أهداف الهيمنة دون السيطرة بمختلف أشكالها على هذه المنطقة بالذات، بمجموعها، بلداً بعد بلد، وميداناً بعد ميدان.

استهداف المنطقة الإسلامية:

الخلل الأكبر الأول في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة، كامن في عدم الالتفات عربياً وإسلامياً إلى حقيقة أنّ حملة «تطويع سوريا» جزء من هجمة الهيمنة الجديدة عسكرياً على المنطقة الإسلامية، رغم عدم وجود ما ينذر بأن تكون هذه المنطقة على المدى القريب أو المتوسط مصدر خطر عسكري حقيقي، حتّى وإن امتلكت أسلحة تردع عن هجمات عدوانية عليها.

وهنا يظهر حجم الخطر الكبير من وراء هذا الخلل في التعامل العربي والإسلامي مع حملة «التطويع» الجارية، كما لو كانت سوريا مقصودة به بمفردها، لمجرّد أنّ رأسَ الحربة موجّه نحوها حالياً، ممّا يدفع الآخرين إلى «الهروب» من الساحة، بتجاهل البعد الشموليّ الجغرافي الكامن في أهداف الصراع

الدائـر وإدارتـه التطبيقيـة، حتّى أصبح التحـرّك بلغة الصراع أشبه بشارع ذي اتجاه واحد.. تتحرّك الهيمنة الصهيو-أمريكيـة فيـه مـن جانـب، وعلـى الجانب الآخـر ينتظـر آخرون، إلـى أن ينفـذ رأس الحربة في الجهة المقصـودة به «الآن» ليصل مـن بعد ذلك إلى «الآخريـن»، واحـداً بعد الآخـر. وبالاقتصـار على المنظـور العربيّ لذلـك يقول د. عبد اللـه التركماني إنّ (الاسـتراتيجية الأمريكيـة فـي المنطقـة العربيـة مبنيّـة على مبادئ وأهداف ثابتـة، وما حدث في عهد الرئيس بوش هو إعادة صياغة تبعاً للمتغيّرات الدوليّة والإقليمية)[٢٠].

ويمكـن أن تظهر مخاطـر أبعاد الصيغة الشـمولية (الاسـتراتيجية) عند التأمّل فـي المطالب المطروحة على سوريا، كما وردت علناً أكثر من مرة، وأُوصلت رسـمياً وبعجرفـة واضحة للمسـؤولين السـوريين. أهـمّ تلـك المطالب، يتنـاول الحـدود مـع العراق، والانسـحاب مـن لبنـان، والتخلّـي عـن المقاومـة الفلسـطينية واللبنانية، والامتناع عن أي تسلّح بسلاح متطـوّر. وتدور هـذه المطالـب الأربعة حـول أربعة محاور:

المحـور الأوّل: مـا يتعلّـق بالعـراق.. فالمطلـب المطـروح يعني التسـليم طوعـاً أو بالإكـراه، قطرياً وإقليمياً وعلى مستوى البقية الباقية من الدول العربية والإسلامية، بأن تنفرد مسيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية بدولة بعد دولة، لتفرض ما تريد، بمختلف الوسـائل، بما فيها وسـيلة «حرب الاحتلال وممارسات الإبادة وسَـحل المدن والسـكّان».. وعلى الـدول الأخرى «التعـاون» على إخضـاع بعضها بعضـاً ، وليس على دعم المقاومة، أو على الأقل على عدم منع الشعوب، من دعمها في البلدان التي بدأت تقاوم بعد أن وصلت إليها حملة الاحتلال في هذه الأثناء!..

وقـد (اتّضح جليـاً الآن أنّ الحرب على العراق لم تكـن مرتبطة بمـا ادّعتـه الإدارة الأمريكية عن وجود أسـلحة دمـار شـامل فـي العـراق، أو علاقـة لنظام صدّام بما يُسـمّى «الإرهاب»، بقـدر ما كانت مرتبطة بالأهـداف الاسـتراتيجية المرتبطة برغبتهـا في تغيير خارطـة منطقة الشـرق الأوسـط، حسـب مصالحها وتصوّرات معسـكر «المحافظين الجدد» داخل إدارة بوش)[٢١].

المحور الثانـي: ما يتعلّق بلبنـان.. ويعني المطلب الصهيو-أمريكـي إعطـاءَ الأولويـة لمـا يُسـمّونه «الشرعيّة الدولية» التي فقدت مشروعيّتها بإخضاعها لقـرارات مجلس الأمن الدولي على حسـب موازين القـوى لا المبادئ الدولية -أي بتطبيق شـرعة الغاب لا المواثيـق والقيـم الدولية- وذلك تجاه «الشـرعيّة العربية» و«السـيادة الوطنية القطرية»، وهما ما يرتكز عليـه الوجـود السـوري في لبنـان كما هـو معروف، بغض النظـر عن ضرورة إصلاحهما، كمنظومة الأمم المتحدة.

ولا يغيـب عـن الأذهان هنـا مدى تشـجيع الدول الإفريقيـة علـى أن تكون فيهـا مرجعيـة إقليمية لحلّ الأزمـات الإفريقية، وأنّ الاتحاد الأوروبي ينطلق من كونـه هو المرجعيـة الإقليمية الأولـى لحلّ الأزمات الأوروبية. والواقع هو أنّ الدول العربية نفسـها بدأت -إلـى جانب التخلّي عن سـوريا- تتخلّـى أيضاً عن «الشـرعية العربية» ومسـؤوليتها عن الأوضاع داخل تلـك الـدول نفسـها، فهذا مـا يعنيـه انضمامهـا إلى الطـرف الصهيو-أمريكـي في المطالبـة بتنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ بدعوى عدم معارضة «الشرعية الدولية»، علماً بأنّ الاتفاقات المعقودة على المسـتوى العربي حول الوجود العسكري السوري في لبنان قد سُجّلت رسـمياً لـدى الأمـم المتحـدة، واعتبرت جـزءاً من رصيد «القانون الدولي التطبيقي» على هذا الصعيد.

المحـور الثالـث: إطـلاق رصاصـة قاتلـة، بأيـدٍ عربيـة -المطلـوب فـي هـذه الحالـة أن تكـون هي الأيدي السـورية- على ما بقي من مشـاريع المقاومة المشروعة للمشـروع الصهيو-أمريكي العدواني في مركـز ثقلـه الأوّل، في فلسـطين بالـذات. ولا حاجة

للتفصيل طويلاً في هذا المحور، فقضية فلسطين في «الصدارة» من حيث حجم التراجع العربيّ والإسلامي المتواصل تجاه الهجمة الصهيو-أمريكية، وعلى أوسع نطاق وأخطره. (إنّ أوّل تهديد صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب العراق كان باتجاه سوريا، رغم أنّها ليست ضمن من صنّفهم جورج بوش في «محور الشرّ»، أي العراق وكوريا الشمالية وإيران، ذلك أن سوريا -إلى جانب لبنان الذي تسيطر على الوضع فيه- هي الدولة العربية الوحيدة المتبقّية من دول المواجهة مع إسرائيل)[٢٢].

المحور الرابع: محور التسلّح المتطوّر.. والمطلوب هنا هو الامتناع عن التحرّك باتجاه إعداد أيّ قوّة رادعة محليّة، تجاه أيّ طرف عدواني يمكن أن يستخدم ما يملكه من أنواع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيمياوية والحيوية والتقليدية الفتّاكة كالقنابل العنقودية والقنابل العملاقة والذخائر المنضَّدَة باليورانيوم وغيرها.. أي أن تصبح المنطقة بكاملها، وليس سوريا، أو إيران، أو العراق، فحسب في موضع العاجز، وليس عن دفع عدوان عسكري من حجم احتلال العراق، فقد لا يتحقّق هذا بسهولة، ما دامت المنطقة غائبة حضارياً، ولكنّ المطلوب هو العجز حتّى عن مجرّد إلحاق الأذى أو الضرر بمن يمارس العدوان، بحيث لا يرتدع عن ممارسته، ولا يرتدع أيضاً عن استخدام طرق وحشية إجرامية فيه، كما أظهرت أفغانستان، والعراق، وفلسطين، والشيشان، وسواها[٢٣].

هل يمكن إذاً القبول بتصوير حملة «التطويع» المتصاعدة حالياً، وكأنّها حملة موجّهة إلى سوريا على انفراد؟..

أليس من الخلل -على افتراض أنّ تعبير «الخلل» الخفيف مناسب هنا- أن يتعامل المسؤولون في المنطقة مع هذا الحدث، وأمثاله، بالمنظور القُطْري فقط، وعلى وجه التحديد بمنظور «السلطة الحاكمة» القائمة في كلّ قطر على حدة؟..

(إنّ الإدارة الأمريكية لا ترغب، فقط، بإجراء تغييرات سياسية وإصلاحات اقتصادية في معظم الأنظمة العربية، وإنّما هي ستعمل على الدفع بهذا الاتجاه بمختلف الوسائل أيضاً، بما في ذلك الضغط السياسي والاقتصادي، وربّما يصل الأمر إلى حدّ استخدام القوّة، حيث يلزم ذلك)[٢٤].

الاستهداف حضاريا:

الخلل الأكبر الثاني يتبيّن بقدر ما نرصد التسلسل والتصعيد في مرحلية العمل على «تطويع» دول المنطقة عموماً للمشروع الصهيو-أمريكي، فقد قطع في هذه الأثناء محطّات عديدة، يكفي هنا ذكر محور واحد من محاورها، وهو مسلسل كامب ديفيد، مدريد، أوسلو، خارطة الطريق، فقد وصل في هذه الأثناء إلى ما يُسمّى مشروع «الشرق الأوسط الكبير» كما هو معروف.

بتعبير آخر، لقد أوصلت خطوات التراجع المتواصل أمام «التطويع» المتصاعد، إلى هدف معلَن يبيّن أنّ المطلوب في نهاية المطاف لا يقتصر على «تطويع» القرار السياسي والاقتصادي والأمني فقط، إنّما المطلوب هو «التطويع الحضاري»..

ولم يكن هذا غائباً عمّن يتابع «خلفيات» الأحداث، فمع قرع طبول حرب احتلال العراق أصبح واضحاً أنّ (أمريكا... تسعى إلى رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط تتحول فيها هذه المنطقة إلى منطقة خدمات صريحة للمصالح الأمريكية، إنه يتعدى حدود الاستفادة المادية القريبة، وخلق مناطق ولاءات إضافية الى استهداف حضاري شامل)[٢٥].

(وسواء كانت أحداث ١١ سبتمبر من صنع القاعدة، وهو الاحتمال الأضعف، أو من صنع أجهزة أمريكية فإن أفكار صدام الحضارات أصبحت بعدها سلاحا في يد الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم..)[٢٦].

(لماذا لم يفترضوا أن الصدام الأساسي سيكون مع الصين مثلاً أو روسيا باعتبارهما قوتين عسكريتين كبيرتين تمتلكان أسلحة دمار شامل بقدر ما تمتلك أمريكا أو الغرب لماذا لم يفترضوا أن الصدام الأساسي هو مع الهند أو اليابان إذا كان المقياس مقياس العدد السكاني في العالم. فالحقيقة أن مقياس الصدام ليس مقياس العدد السكاني أو مقياس القدرة العسكرية التدميرية. إنما هو مقياس صدام القيم الإنسانية الإسلامية مع الفكر العنصري الرأسمالي الذي يريد سحق شعوب ليسود نمط شعوب أخرى اعتبروها متحضرة راقية تستحق الحياة بلّ وقيادة العالم)[٢٧].

من الأخطاء الفاحشة في التعامل، الجماعي أو القطري، مع حملات «التطويع» الصهيو-أمريكية، إغفال خلفية هذا البعد الحضاري، وبالتالي استبعاد كلّ تحرّك اعتماداً على المخزون الحضاري الذاتي، بدعوى تجنّب صراع الحضارات. إنّ تجنّب هذا الصراع أمر مطلوب وضروري، ولكنّ تجنّبه لا يتحقّق بمجرّد إنكار أنّ «الطرف الآخر» لا يخوضه!..

(إن العرب والمسلمين ورغم الحملة الغربية الظالمة ضدّهم مازالوا يطرحون حوار الحضارات أمام فلسفة صدام الحضارات ويؤكدون على أهمية التعايش بين الثقافات وخلق جسور من التواصل بين شمال العالم وجنوبه وبين شرقه وغربه خدمة للصالح الإنساني، ومن أجل تعايش حضاري بين الشعوب على قاعدة احترام الديانات وتكاملها)[٢٨].

هذا صحيح.. ولكن هل يمكن استمرار الاعتماد عليه، فيما لو سقطت عاصمة أخرى من عواصم الحضارة الإسلامية بعد بغداد؟..

وإذا كان سقوط مدينة أو سقوط بلد عسكرياً حدثاً مأساوياً ضخماً بكلّ معنى الكلمة، فكيف مع إسقاط «مقوّمات الوجود الحضاري» للمدن والبلدان والشعوب التي تقطنها؟..

إنّ «التطويع» على المستوى الحضاري هو المغزى الأول ممّا طرحته مدرسة «صموئيل هينتجون» إذ وضعت الحضارةُ الغربية، التي باتت الهيمنةُ الصهيو-أمريكية تسيطر على معظم أركان وجودها وتحرّكها عالمياً، في موقع المواجهة مع «خطر قادم»، والواقع أنّ ما يُحذّر منه، وهو البعد الحضاري الإسلامي أو الصيني، لا يمثّل خطراً على الغرب.. بشراً ودولاً ومجتمعات، ولكن على مَن يملكون مفاتيح الهيمنة، فهم الفئة المستفيدة بالاستغلال والسيطرة الاستفادة الأعظم من حصيلة ما أوصلت إليه التصوّرات «الحضارية» القائمة على مزيج من العنصرية والصراع والهيمنة، وقد باتت هي الأبرز على أرض الواقع، ولم تترك فيه إلاّ مساحة ضيّقة للغاية لبقايا ما كان مطروحاً من قيم إنسانية في بدايات النهوض الحضاري الأوروبي.

الحقيقة أن مقياس الصِّدام ليس مقياس العدد السكاني أو مقياس القدرة العسكرية التدميرية. إنما هو مقياس صِدام القيم الإنسانية الإسلامية مع الفكر العنصري الرأسمالي الذي يريد سحق شعوب ليسود نمط شعوب أخرى اعتبروها متحضرة راقية.

المطلوب هو القضاء على «الإرهاصات الحضارية الإسلاميّة الأولى»، فيما يمكن وصفه بالحرب الاستباقية الحضارية، ولهذا أيضاً لا يقتصر التحرّك على استخدام القوّة العسكرية في ضرب القليل المتوفّر من قوّة عسكرية في بلد كأفغانستان، أو بلد كالعراق بعد سنوات الحصار، إنّما يشمل ذلك البنية التحتية لتقدّم تقني أو علمي، ويشمل مناهج التعليم والتربية والإعلام، ويشمل

أيضاً فيما يشمل «العلاقة بين المواطن والسلطة»، والتي يراد تفجيرها «أمنياً» داخل البلدان العربية والإسلامية، ولا يوجد ما يجعل الدولة وسيلة من وسائل التخلّف، ويقضي على طاقات التعبئة الشعبية الممكنة، فيمنع من النهوض، مثل الانشغال بالمواجهات الأمنية والملاحقات الاستخباراتية وبالفتن الداخلية والصراعات الجانبية، عن البناء في مختلف الميادين.

وإنّ الخطر الحقيقي على مسيرة التقدّم العلمي والتقني البشرية التاريخية، هو خطر «استغلالها» في خدمة الهيمنة والمستفيدين منها، استغلالاً وظلماً على حساب الإنسان، وهنا يصحّ القول: إنّ هذه الفئات، هي التي تشعر بالخطر على نفسها عندما ترى في البلدان الإسلامية بذور نهضة حضارية قائمة على كرامة الإنسان وعلى التعايش والتفاهم وتحرير العقيدة من «الفتنة والظلم» وترسيخ الحقوق المعنوية والمادية للإنسان معاً، انطلاقا من تصوّر حضاري عمادُه قول الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين﴾[٢٩].

الدور الإقليمي ومواجهة «التطويع»:

الخلل الأكبر الثالث كامن في التعامل السوري مع ما يوصف بالدور الإقليمي حتّى بات سبباً في التعرّض للمساومات، وبالتالي لازدياد مخاطر حملة «التطويع»، بدلاً من أن يكون مصدر قوّة إقليميةٍ رسمياً، وشعبيةٍ داخلياً وعربياً، في مواجهة تلك الحملة، فما الذي تعنيه كلمة «الدور الإقليمي المتميّز»، والرقم الأصعب في المعادلة السياسية في المنطقة؟.. الجواب يتطلّب بعض التفصيل.

الإطار المشترك حول الدور السوري:

صحيح أنّ للوضع السوري خصوصياته، التي يمكن تحديد معالمها بعد تحديد معالم الإطار الذي يجعلها «متميّزة»، أي معالم الحملة الشاملة التي تتعرّض إليها المنطقة بمجموعها، والتي لا ينفصل استهدافها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وحضارياً، كما سبق الحديث، عن الميادين التنفيذية لأهداف «التطويع»، وفق الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) الصهيو-أمريكية عالمياً، فمن هذه الميادين ذات العلاقة المباشرة بالمنطقة العربية والإسلامية:

(١) التفوُّق والسيطرة عسكرياً، نشراً للقواعد العسكرية، واختراقاً للقوّات المسلّحة الوطنية والقيادات السياسية المحلّية بالخبراء والتدريبات وقطع الغيار وغيرها، و«ضبطا» للأوضاع الداخلية عن طريق التعاون الرسمي وغير الرسمي مع المخابرات وجلب ما يسمّى «شركات الأمن الخاصّة»، ووصولاً إلى ممارسة الحروب الاستباقية، فضلاً عن احتكار الأسلحة المتطوّرة، وهذا العنصر الأخير هو أهمّ ما يمثّل نقطة التقاء راسخة مع قوى دولية أخرى تجاه ما يُسمّى «العالم الثالث» عموماً، مقابل تنافس متصاعد إلى درجة النزاع فيما بينها في ميادين عديدة أخرى.

في سائر هذه المجالات «العسكرية-الأمنية» تحوّل قسم كبير من المنطقة العربية والإسلامية إمّا إلى:

- مرتكزات، تنطلق منها الضغوط والحملات العسكرية باتجاه الأقطار الأخرى، دون أن تستثنيها الضغوط..

- أو إلى ساحات مأساويّة للحملات العسكرية نفسها..

وصحيح أنّ سوريا لم تصل في العقود الماضية إلى أحد هذين المستويين، ولكن وصل بعض ذلك إليها بمستويات أدنى، فكان من ميادينه المشاركة في حرب الخليج الثانية، والتعاون الوثيق مع الأمريكيين على صعيد المخابرات.

(٢) الهيمنة الاقتصادية والمالية، سيطرةً على منابع النفط وطرق إمداداته وآليات التحكّم بأسعاره وعائداته، واختراقاً للأسواق الوطنية، الاستثمارية والاستهلاكية لا سيّما الزراعية وبالتالي الغذائية، ثمّ تحكّماً ببنية الهياكل المالية والسياسات الاقتصادية عن طريق القروض والخبراء والضغوط والمرتكزات

النفعيـة المحلية، وتدخـل في هذا الإطار المشـاريع المتعدّدة تحت عناوين «شرق أوسطية».

وقد بدأ في سـوريا الأخذ ببعض التوجّهات القريبة مـن فتح الأبـواب الاقتصادية والماليـة، ولكن كانت بدايـة متأخّرة وحذرة، بالمقارنة مع أقطار أخرى، فقد يحفظ ذلك الوضع الاقتصادي من التبعية الأجنبية.

(٣) تجفيف منابع القيم الإسـلامية.. وقد انطلقت الحملـة الجديـدة الأشـدّ تبجّحـاً مـن سـواها، بعد انحسار آثار الغزو العقدي والثقافي والفكري الطويل الأمد، نتيجة الصحوة الإسـلامية، وهو ما يسـتهدف الحيلولـة ما أمكن دون نموّ بذور حضارية إسـلامية، وإطـلاق الحملة الجديدة يبيّن أن هـذا الميدان يمثّل نقطة الضعف الرئيسية حتى الآن، وذلك على مستوى الرفض الشـعبي في الدرجـة الأولى، في نطاق رفض ما تسـعى مسـيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية لترسـيخه عبر عشـرات السنين الماضية، من انحلال يسهّل نشر روح اليأس والتسليم.

بشـكل عام لم تكن السياسات السورية في إطار ما يؤثّر على العلاقات مع واشـنطون، لا سيّما بعد نهاية الحرب الباردة، تشـير إلى وجـود توتّر غير عادي، بل علـى النقيض من ذلك، وفـق ما يؤكّده المسـؤولون السـوريّون مراراً، لا سـيّما في معرض تأكيدهم الآن على عدم الرغبة في أن تكون هذه العلاقات سـيئة أو متوتّرة، وعلى استمرار التواصل بين الجانبين.

خصوصيات الوضع السوري:

ويمكـن القـول: إنّ اسـتهداف سـوريا بحمـلات «التطويـع»، فـي الميادين الثلاثة المذكـورة، لم يكن يختلـف عن اسـتهداف سـواها، ولا يمنـع ذلك من أنّ لـكلّ قطـر مـن الأقطـار، بمـا فـي ذلك سـوريا، خصوصيـات مرتبطـة عـادة بأوضاعـه أو أوضـاع المنطقـة الإقليمية من حولـه، بالإضافـة إلى مفعول الأحـداث الآنيـة، فالتجزئة منذ عقـود عديدة تركت آثارها وفق السـنن التاريخيـة والاجتماعية، فيبقى أنّ الحديث عن خصوصيات سوريّة، يقابله الحديث عن خصوصيات مصرية، أو مغربيـة، أو خليجية، وهكذا علـى امتداد المنطقة الإسـلامية. ولكـن لا يخفى أنّ المقصـود عادةً من الحديث الرسـمي والإعلامي في سـوريا عن دور سـوري إقليمـي متميّز هو مـا يرتبط بقضية فلسـطين بالذات، وهذا ما يسـتدعي شيئاً من التفصيـل حول ما يجعل هـذا الدور متميّـزاً، ليكون الآن مستهدَفاً.

العوامـل الجغرافيـة والتاريخيـة فرضـت أوضاعاً خاصّـة ميـزّت في تعامـل البلـدان العربية مـع قضيّة فلسـطين بالـذات كلا مـن (١) وضع «مصـر ووادي النيـل» و(٢) وضـع «العـراق وبلاد الشـام»، وذلك بصورة مشتركة ومتزامنة.

وكانـت تجزئـة المنطقـة حلقـة أولى علـى طريق الهيمنـة، وكان إيجـاد الدولة العبرية بفلسـطين حلقة ثانيـة، ثـمّ سـاهمت المعطيـات الدوليـة فـي حقبـة الحـرب الباردة وانتشـار التيـار القومـي إقليمياً، في تأخير الحلقة التالية حتّـى النكبة الثانية عام ١٩٦٧م، ومنـذ ذلك الحيـن أخذت مسـيرة حملـة «التطويع» تجـاه مصـر ووادي النيـل أبعـاداً أسـرع، فأوصلت إلـى محطّة «كامب ديفيـد» وتبعاتهـا، وإلى «مخاطر التمزّق» المزمنة في السـودان، بينما تطاولت مراحل «التطويع» الزمنية للحملة نفسـها في التعامل مع بلاد الشام والرافدين، لأسباب عديدة، منها:

(١) اسـتمرار تأثيـر التيـار القومـي فـي سـوريا والعراق.. بعد غيابه أو تغييبه في مصر إلى حدّ لا بأس به منذ عام ١٩٦٧م ثمّ وفاة الرئيس المصري الأسـبق جمال عبد الناصر.

(٢) المتغيّـرات الإقليمية الناجمة عن ثورة إيران.. وذلك بعد فترة وجيزة ممّا عُرف بثورة أسعار النفط.

(٣) إصابـة تيار التغريب، وبالتالي التمهيد الجاري للتهويـد أو الهيمنـة الصهيو-أمريكيـة فـي المنطقة، بنكسـة شـديدة نتيجـة انتشـار الصحـوة الإسـلامية الشعبية.

في تلك الفترة الزمنية لم تسقط سوريا من حسابات «التطويع» الصهيو-أمريكية، إنّما كان التركيز عليها مؤجّلاً، ثمّ كان ظهور «قضية إيران» بالذات دافعاً -بمنظور صهيو-أمريكي- إلى إعطاء الأولوية للبدء بالعراق، فاستُخدم نظامه في الحرب ضدّ إيران، ثمّ أصبح هو المستهدَف، حتى حرب الاحتلال عام ٢٠٠٣م.

إنّ مسيرة نشر الهيمنة الصهيو-أمريكية في المنطقة تعاملت مع سوريا على امتداد عدّة عقود بصيغة «المعلّقة»، وانعكس ذلك على أرض الواقع في ثلاثة مرتكزات رئيسية:

(١) التفاهم الضمني أو الفعلي على الوجود السوري العسكري والسياسي في لبنان.

(٢) استثناء سوريا من الحملات «العدوانيّة» التقليدية تحت عناوين معروفة، بدءاً بحقوق الإنسان وانتهاء بأسلحة الدمار الشامل

(٣) الاحتفاظ بدرجة مدروسة من «نقاط الخلاف» للعودة إليها في مرحلة تالية، ومن ذلك استمرار إصدار التقارير الأمريكية التي تتضمّن اتهام سوريا بدعم «الإرهاب».

إنّ ما أعطى سوريا دوراً إقليمياً متميّزاً في إطار التعامل مع قضيّة فلسطين طوال عدّة عقود، كان نتيجة عاملين متكاملين، ولم ينفرد أحدهما بالتأثير لإبراز هذا الدور دون العامل الآخر. أحدهما العامل الخارجي المشار إليه، أي تأجيل تصعيد حملة «التطويع» بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة لأسباب لا علاقة لها بالسياسة السورية نفسها، أمّا العامل الثاني فعامل ذاتي؛ إذ كان الرئيس السوري السابق حافظ الأسد قادراً على رؤية تلك المعطيات الدولية والإقليمية، وبالتالي على التحرّك سياسياً «داخل» نطاقها، فلم يصل إلى مستوى «صِدَام مباشر» مع الجبهة الأخرى في قضيّة فلسطين، إذ لم يكن يريده ابتداءً، وكان يدرك في الوقت نفسه أنّ الطرف الآخر لم يكن يريد الصدام آنذاك أيضاً .

التطويع المؤجّل:

يعني ما سبق، أنّ وصول حملة «تطويع» المنطقة إلى المحطّة السورية الآن، وبعد احتلال العراق، قد أتى في موعد كان يمكن التنبّؤ به عند متابعة مسار الهجمة الصهيو-أمريكية في المنطقة، ومتابعة التطوّرات الإقليمية والدولية، وهذا ما ينفي الحديث عن تصعيد «مفاجئ»، وينفي أنّ التصعيد أتى بسبب حجم الدور الإقليمي المتميّز ووزنه -ولا يعني هذا الانتقاص من قيمته- فقد كان هذا الدور قائماً من قبل أيضاً ، كما أنّ أقطاراً عربيّة أخرى تعرّضت وتتعرّض لحملات «التطويع» بغضّ النظر عن وجود دور إقليمي لها أو عدم وجوده. وكان قد أصبح استهداف سوريا بتكثيف حملة «التطويع» أمراً محتّما بالمنظور الصهيو-أمريكي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي على الأقل.

ينبني على هذه الرؤية عدد من الأمور، في مقدّمتها:

(١) أن التركيز المتواصل على وجود دور إقليمي متميّز لسورية، أصبح أقرب إلى تخدير الذات، فمن جهة لم يتحوّل هذا الدور إلى دور فاعل يوقف التدهور على ساحة القضيّة الفلسطينية، ومن جهة أخرى أصبح من قبيل توجيه الاتّهام إلى الأقطار العربية الأخرى، ممّا يساهم في عدم تحوّل «الدور السوري» إلى دور عربي مشترك ليكون فاعلاً.

(٢) مع ملاحظة أنّ الدور المشار إليه كان يتضمّن باستمرار قسطاً معيّناً من التعاون تجنّباً للصدام، في مثل مجال المخابرات، أو حتى حرب الخليج الثانية، فإنّ التركيز الآن على هذا الدور الإقليمي، بات من أسباب الظنّ بأنّ الأساليب المتّبعة حتى الآن للتفاهم مع الطرف الآخر وتجنّب الصدام، ما زالت كافية، بينما تتبدّل الأوضاع إقليمياً ودولياً تبدّلاً سريعاً ، يستدعي تقويمها المتواصل وتعديل أساليب العمل السياسي تبعاً لذلك.

(٣) كان ممّا يلفت النظر أنّ سوريا التي بقيت مستثناة نسبياً من حملات «التطويع» لعدّة عقود لم تستطع استثمار تلك الفترة لإيجاد أرضية عربية مشتركة للعمل على صعيد قضية فلسطين وسواها.

(٤) كذلك فإنّ الفترة الزمنية الطويلة التي شهدت عدم وصول الأخطار الخارجية إلى مستوى ينذر بصدام وشيك، لم يستفد منها الحكم في سوريا لعدّة عقود من أجل إصلاح الوضع السياسي الداخلي، وإيجاد أرضية شعبية صلبة لمواجهة الأخطار، بما في ذلك تصعيد حملات «التطبيع» فهذا ما كان متوقّعاً منذ فترة لا بأس بها.

الواقع أنّ سوريا حافظت في فترة حكم الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، على الوضع السوري،

أصبح استهداف سوريا بتكثيف حملة «التطويع» أمراً محتّماً بالمنظور الصهيو-أمريكي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي على الأقل.

من حيث الدور الإقليمي في قضية فلسطين خاصة، ومن حيث الأرضية الشعبيّة الضامنة له، كما كان، قبل عشرات السنين، ولكن دون تغيير أو تطوير، وذاك ما يمكن اعتباره من أفدح الأخطار في التعامل السياسي «القطري» مع مسيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية.

وحتّى التحرّك الذي شهدته الأعوام الأخيرة من وجود حافظ الأسد في السلطة، كان تحرّكاً يستهدف تعبيد الطريق وإزاحة الخصوم» من طريق ابنه ليصل إلى رئاسة الدولة، بينما تميّزت فترة السنوات الماضية على وجود بشار الأسد في السلطة، بتطوّرات متتالية، تضمّنت تحسين المعطيات والعلاقات الإقليمية مع دول المنطقة، كما تضمّنت بعض الانفتاح داخلياً على صعيد القوى «المعارضة» وعلى المستوى الشعبي.

انصياع أم تراجع؟:

الخلل الأكبر الرابع في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة ضدّ سوريا، خدمة أهداف هذا «التطويع» عن طريق الترويج منذ سنوات لعدد من «البدائل» السياسية، التي لا يصحّ وصفها بالبدائل فعلياً ؛ إذ تصل جميعاً في نهاية المطاف إلى نتيجة واحدة، هي الانصياع للمطلوب أو التراجع «بالتقسيط» أمامه. وغالباً ما تُطرح في ذلك أمثلة السياسيّين الذين يتحدّثون باسم البلدان والمناطق والشعوب المستهدَفة، وقد أصبحوا في هذه الأثناء يتقبّلون أسلوب الإملاء و«التطويع» -دون اعتراض- ناهيك عن الرفض والردّ.

كما يساعدهم في هذا الاتجاه تيار من «مفكّرين وإعلاميين وفنّيين» وغيرهم ممّن يروّجون للتسليم تجاه الاستعلاء والعجرفة الأمريكيين، ويحذرّون في الوقت نفسه تحذيراً «عقلانياً» ممّا يعتبرونه من مغبّة روح «الحماس والتهوّر» في عالم لا وزن فيه لقيم «قديمة» مثل «الكرامة، والشهامة، والمروءة» وما شابه ذلك.. والحصيلة هي أنّ «مضمون» الحملات العدوانية أصبح يتحقّق على أرض الواقع بحماس ودون حماس، ومقاومة ودون مقاومة، ولم تمنع تحقيقَه المواقف التي تزعم «العقلانية والموضوعية»، فما الفارق السياسي بين هذا وذاك؟

(١) التعامل مع الأحداث الآنية: يظهر في التعاطي السوري مع الحملة، عدم استيعاب (أو رفض استيعاب) أنّ العمل على «تطويع» سوريا لا ينطلق فقط من التعامل الصهيو-أمريكي مع الأحداث الآنية وحدها، وبالمقابل فإنّ الاقتصار على التعامل مع الحملة الراهنة انطلاقاً من تلك الأحداث «فقط» لا يوصل إلاّ إلى مسلسل من التنازلات لا ينقطع، ومن هنا يعتبر المحلّل السوري المعروف د. عماد فوزي الشعيبي، أنّ معيار هذا التعامل من الجانب السوري يخضع لقواعد صارمة، منها (عدم الركون إلى المطالب الأمريكية، لأنّ في هذا الركون «كرّة

سبحة» ستبدأ ولن تنتهي..)[٣٠]

والسؤال: ألم يبدأ واقعياً «كرّ السبحة»؟.. ألم يقدّم الحكم السوري ما بين بداية غزو العراق واليوم الكثير -ولا يعني هذا كلّ شيء- على الحدود العراقية، وفي مسألة مكاتب المقاومة الفلسطينية، وعلى صعيد الانسحاب الجزئي في لبنان، وغير ذلك على صعيد مستقبل المنطقة عموماً، بما في ذلك التقدّم أكثر من مرة بإعلان الاستعداد لاستئناف «مفاوضات السلام» دون شروط؟..

هذا على الأقل ما يراه محلّلون آخرون، مثل د. نجيب الغضبان، ويزيد فيقول: إنّ (الاستجابة السورية لهذه الضغوط والمطالب تميّزت بدرجة كبيرة من الارتجاليّة والتخبّط..) -ولكنّ المشكلة هي أنّ- (النموذج الذي تريده إدارة بوش هو النموذج القذافي في التنازلات: أن تنفذ الحكومة السورية كلّ ما هو مطلوب منها عن يدٍ وهي صاغرة)[٣١].

وشبيه ذلك ما يراه عبد الله بشارة وهو يعدّد ما قدّمه الجانب السوري بالفعل، على صعيد المخابرات، والحدود، وفي مجلس الأمن الدولي، والزيارات الأمريكية، والتنقيب عن النفط.. مشيراً إلى وجود المزيد من المطالب[٣٢].

ويوجد أمثلة أخرى عديدة على هذه الرؤية، ويبدو أنّ د. شعيبي أيضاً -وهو الأقرب إلى مراكز صنع القرار في دمشق- يعلم ذلك بما فيه الكفاية، وهو ما يجعله يقول في موضع لاحق من المقال المشار إليه: (لا مانع في لغة السياسة من الصراع، لكنّه لا يجب أن يتحوّل إلى مجابهة فصدام..)[٣٣]، وواضح أنّ الحرص على عدم بلوغ مستوى الصدام، هو ما يفسّر الاستعداد لتلبية المطالب المطروحة جزئياً، على أمل عدم الاضطرار إلى تلبيتها جميعاً، ونحسب أنّ هذا هو الخلل الثاني في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة، ما دام يتضمّن تلبية «مطالب» لا تنتقص من السيادة فحسب، بل تتعارض أيضاً مع المصالح الوطنية والإقليمية، للعرب والمسلمين، فضلاً عن كون ذلك بالذات ما يعنيه تعبير «كرّ السبحة».

(٢) التعامل مع «العجرفة» الأمريكية: من المعروف أنّ من أساليب «العجرفة» العلنية المتعمّدة في الحديث «عن» البلدان العربية والإسلامية والمسؤولين فيها وفي الحديث «إليهم»، أن تبيح الوزارت الأمريكية لنفسها وضع قوائم لتصنيف البلدان الإسلامية وسواها، تارة تحت عنوان «إرهاب» وأخرى تحت عنوان «تسامح ديني» وثالثة تحت عنوان «حقوق وحريات»، ورابعة تحت عنوان «التجرؤ» على الأخذ بتقنيات أو برامج أو مصانع لامتلاك قوّة رادعة بأسلحة من «نوعية» ما تملكه الدولة الأمريكية نفسها، ولا تتورّع عن استخدامه في حملاتها العدوانية.

ولئن كان أسلوب «العجرفة» في ذلك غير مستغرَب عندما يصدر عمّن يسعى للهيمنة الإمبراطوريّة، فلا بدّ بالمقابل من استغراب تعامل «المستهدَفين» بتلك العجرفة، مع تلك القوائم وأمثالها، وفق منطق واضعيها، ووفق ما يحقّق أغراضها، بل وتجنيد بعضهم نفسه أداة للتنفيذ تجاه بعضهم الآخر، إلى أن يتحقّق مقصود المثل المعروف «أُكلت يوم أكل الثور الأبيض»!.

هذه «العجرفة» وما يرتبط بها من تصرّفات عدوانيّة، مثل القصف في العمق السوري أو اغتيال قادة فلسطينيين على الأرض السورية، أو استعراض القوة الدائم في لبنان حيث توجد القوّات السورية.. جميع ذلك لا يكفي في الردّ عليه الحديث مرّة بعد أخرى عن أنّه من قبيل «الاستفزاز»، فمن يركّز على ذلك يهوّن من شأن التصرّفات العدوانية، كي يبرّر لنفسه عدم الردّ بالأسلوب المناسب لها، بدعوى أنّ الطرف السوري «لن يقع في فخّ الاستفزاز»!. وما يسري على الطرف السوري هنا يسري على أطراف عربية وإسلامية أخرى، فقد بات شائعاً استخدام سلوك «الفرعنة..والاستخفاف» في التعامل الصهيو-الأمريكي معهم.

كذلك لا يصحّ تأويل أسلوب «العجرفة» بأنّه للتغطية عن «المأزق الأمريكي أو المأزق الإسرائيلي» نتيجة ضربات المقاومة بفلسطين والعراق، ومثل هذا التأويل يبتعد بصاحبه في الفكر والإعلام وفي مواقع صناعة القرار السياسي، عن الرؤية الموضوعية الضرورية للبحث عن التعامل الموضوعي القويم مع الحدث، وبدلا من ذلك يمكن أن نقرأ مثلاً: (إنّ المطلوب هو أن تطرح الإدارة الأمريكية الحالية مبادرة سياسية لإصلاح ذات البين مع سوريا، وقد يسأل سائل: ما حاجة واشنطن إلى مثل هذه المبادرة، وهي تحتلّ العراق وتحشد أكثر من ١٥٠ ألف جندي بالقرب من حدود العراق مع سوريا؟ ومن يُفترض فيه أن يقدم «التنازلات» في هذا المجال؟ وأوضّح أن المسألة لا تُقاس بهذه الطريقة الرقمية؛ لأنّ هذه الأعداد الكبيرة من القوات الأمريكية لم تستطع أن توفّر الأمن والسلام في العراق؛ بل باتت عاجزة عن توفير الحماية لنفسها ! ومن هنا تبرز حاجة الولايات المتحدة إلى دور إقليمي هام وفاعل مثل سوريا ليس فقط للخروج من المأزق الأمني والسياسي العراقي، بل من أجل إعادة صياغة أوضاع الشرق الأوسط قاطبة، بما يقود إلى مرحلة جديدة من الاستقرار الإقليمي)[٣٤].

وشبيه ذلك ما يقول به حسين عطوي؛ إذ يرى (من الطبيعي والحال هذه أنْ تصبح واشنطن بحاجة إلى مساعدة دولية خصوصاً من دول جوار العراق وبالتحديد سوريا من أجل محاولة الخروج من المستنقع العراقي..) ويضيف (سوريا نجحت في فرض أسلوبها في الحوار بعد أن فشلت واشنطن في فرض إملاءاتها عليها وباتت بحاجة إليها، ومثل هذا التطور جعل سوريا في موقع من يملك ورقة قوة جديدة إضافة إلى أوراق القوة الأخرى؛ وهي الوضع العراقي الملتهب في وجه القوات الأمريكية) ويستنتج (أن سوريا بعد سنة ونصف السنة من احتلال القوات الأمريكية للعراق باتت في موقع أقوى في مواجهة الضغوط والمطالب الأمريكية مما سيعزز دورها القومي ويزيد من أهميتها كدولة إقليمية لا يمكن تجاوزها في السعي إلى حل الأزمات وقضايا الصراع في المنطقة)[٣٥].

تبدو هذه الآراء بعيدة تماماً عن مجرى حملة «التطويع» وأهدافها.. (وفي الخلاصة تريد السياسة الأمريكية من سوريا أن تلعب دورين متناقضين في آن واحد: أولهما يعترف بأنها قوة إقليمية ذات قدرات، ولكن ينبغي توظيفها لخدمة المصالح الأمريكية في العراق والإسرائيلية في لبنان ومشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة على شمولها.

وثانيهما يطالب سوريا بأن تنسى أو تتناسى أنها قوة إقليمية ذات قدرات، وتكفكف نفوذها وتبقيه داخل حدودها، فلا شأن لها -حسب هذا المنطق- بما يجري في العراق ولا بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولا بالمقاومة اللبنانية ولا حتى بشعارات تحرير الأرض. أي القطع الكلي مع تاريخها ومنطلقاتها وسياساتها منذ الاستقلال حتى الآن. وهكذا ترفض السياسة الأمريكية الدور الإقليمي السوري إلا إذا وضع في خدمتها)[٣٦].

(٣) «الهروب إلى الأمام»: معظم ما يُعلن من خطوات وإجراءات تحت هذا العنوان لا يتجاوز أن يكون «تراجعاً» لا أثر فيه للتحرّك إلى الأمام، ردّاً ولا هروباً . وبعد أن أدّت المشاركة الفرنسية الفاعلة في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩، إلى تلاشي وهم الاعتماد على «الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي، كان من أبرز أمثلة الهروب إلى الأمام تكرار عرض الدخول في «مفاوضات سلام»، مع التأكيد أنّ ذلك دون شروط، أي دون الشروع في المفاوضات حيث سبق وتوقّفت، أو اعتبار «الأرض مقابل السلام» بمعنى الانسحاب الكامل من الجولان مقابل اتفاقية سلام و«تطبيع» هو المنطلق للتفاوض.

ويحذر خالد السرجاني من ذلك مؤكّداً أنّ الدخول في المفاوضات على أساس الشروط

الأمريكية والإسرائيلية تسبّب خسارة متعدّدة الوجوه (فمن جهة، فإنها تمثل إذعاناً تاماً من الجانب السوري للمخططات الأمريكية للمنطقة، ومن جهة ثانية، فهي تعزل سوريا عن أي مجال حيوي يمكنها اللجوء إليه في حال اتجاه الولايات المتحدة في المستقبل لتغيير النظام السوري الذي سوف ينعزل شعبياً على خلفية أنه سوف ينفذ سياسة تتعارض بل تتناقض مع الخطاب السياسي القومي له على مدى عقود متتالية، ومن جهة ثالثة، فإن هذه الاستراتيجية لن تحول دون توجه الولايات المتحدة للتخلص من النظام السوري؛ لأنه لن تكون لديه قواعد أو أسس يمكن الاستناد إليها لمواجهة الاستهداف الأمريكي-«الإسرائيلي» في المستقبل)[٣٧].

إنّ ما يُخشى منه أمام التعامل مع تصعيد هجمة «التطويع» الصهيو-أمريكية على سوريا، أنّ البقاء في حدود التحرّك بأساليب متعدّدة العناوين، ومضمونها واحد، أن تكون الحصيلة هي أن (تجد سوريا للمرة الأولى نفسها أمام خيارين، فإما تقبل الدخول في لعبة «الشرق الأوسط الكبير» بشروط ضعيفة، أو أن يقوم هذا الشرق الأوسط على أنقاضها طالما أنّ العرب يبدون -وأكثر من أيّ وقت مضى- رغبةً في عدم الوقوف إلى جانب القيادة السورية)[٣٨].

هدف «التطويع» وحتمية «الإصلاح»

إنّ الخلل الأكبر ممّا ورد ذكره حتى الآن في التعاطي السوري مع حملة «التطويع» الجديدة المتصاعدة، هو الأسلوب المتّبع في ربط قضيّة «الإصلاح» الداخلي بتلك

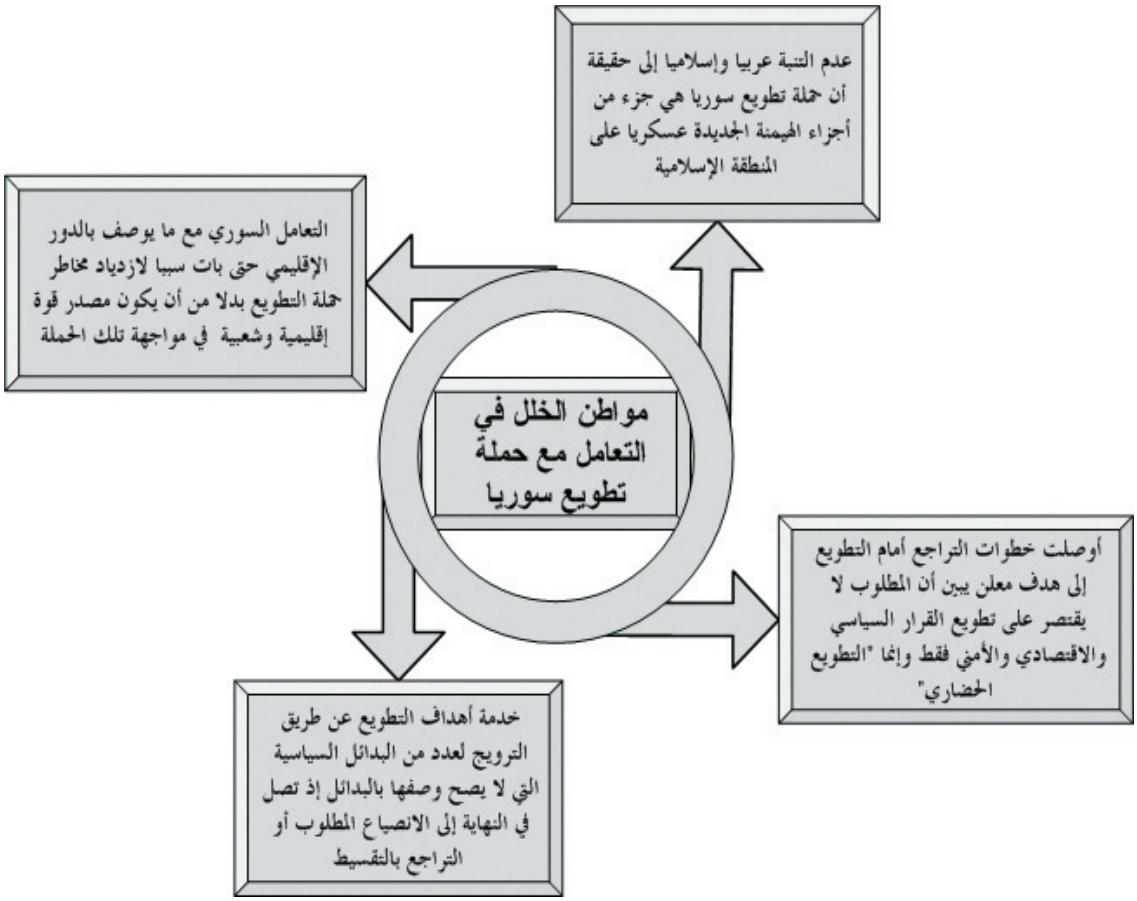

مواطن الخلل في التعامل مع حملة تطويع سوريا

الحملة ربطاً معكوساً منطقاً ونتيجة.

إنّ الطاقة الهجومية الشرسة التي تتعرّض لها المنطقة العربية والإسلامية عموماً، والتي يُوجّه رأس حربتها حالياً إلى سوريا، تحتاج إلى قوّة ذاتية رادعة، وإذا كانت سوريا لا تملك أسلحة دمار شامل، أو لا تملك في ميدان صناعتها ما يمكن أن يجعل منها قوّة رادعة بمعنى الكلمة، فإنّ القوّة الرادعة التي يتركّز مفهومها في العلوم السياسيّة والعسكرية على خشية الطرف العدوّ من تعرّضه لخسائر ضخمة في حالة ممارسته العدوان.. هذه القوّة الرادعة الضرورية، لن تتوفّر في سوريا إلاّ عندما تتحوّل حكومةً وشعباً، إلى كيان ملتحم بأهدافه واستعداداته على كلّ صعيد، بحيث تصبح أيّ مغامرة عسكرية ضدّ سوريا، خطوةً غير محسوبة النتائج، ليس في لحظة انطلاقها فقط، وإنّما فيما يترتّب عليها عبر استحالة استقرار نتائجها، واستحالة أن تكون مقاومتها محدودة في إطار فئات دون أخرى من فئات الشعب، سواءٌ نتيجة «نقمة» بعضها على نظام الحكم كما جرى في العراق، أو نتيجة عدم استعدادها للمقاومة موضوعياً كما يسري على عموم من يجري استثناؤهم من المشاركة في صنع القرار في بلدهم، واقتصار الحكم القائم على تسليح فرق أو قوى عسكرية وشبه عسكرية مرتبطة مباشرة بالنظام القائم.

وهذا أحد الأسباب الحيوية الموجبة والملحّة التي تستدعي الارتفاع بهدف الإصلاح السياسي الداخلي، على كلّ صعيد أمنيّ أولاً، ودستوري تشريعي ثانياً، واقتصادي ثالثاً، إلى مرتبة الأولوية المطلقة، وهذا ما لا تظهر حتى الآن للأسف دلائل أو مؤشرات قويّة، توحي بأنّه دخل فعلاً إلى حيّز «الاقتناع» ناهيك عن التخطيط والتنفيذ بالسرعة اللازمة، لدى المسؤولين في سوريا.

بل على النقيض من ذلك، فرغم سائر ما أعلن من مواقف بهذا الصدد فور استلام بشار الأسد الرئاسة، ثم في مناسبات عديدة، يبقى أنّ الإصلاح الضروري الحاسم على الصعيد الدستوري والقانوني والتعدّدي السياسي بعيد المنال، على الأقلّ في نظر أطراف أساسيّين داخل السلطة حالياً، وقد اشتهر من الأمثلة على ذلك قول عبد الحليم خدّام، نائب رئيس الدولة، تعليقاً على مطالب الإصلاح، بأنّ الذين يطالبون بإنهاء احتكار الحزب لقيادة الدولة والمجتمع بنصّ دستوري، إمّا جاهلون.. أو خائنون.. وعلى وجه التحديد وفق تعبيره، هم (أحد اثنين: إما بسيط لا يدرك خطورة ذلك على مستقبل البلاد وأمنها واستقرارها ولا يدري ما يمكن أن يحدث بعد ذلك، وأما الثاني فهو يعرف النتائج الخطيرة ويريدها ويسعى إليها لأسباب لا تتعلق بمصالح البلاد، ولكنها تفيد المشاريع الخارجية من جهة، ومن جهة ثانية إسرائيل، فتزول من أمامها الدولة التي حملت عبء مقاومة المشروع الصهيوني، وبرغم كل الظروف الصعبة، بقيت متماسكة بثوابتها الوطنية والقومية)[٣٩].

إنّ وجود أنظمة حكم أخرى، وسياسات أخرى، في مصر، أو السعودية، أو إيران، أو غيرها من البلدان العربية والإسلامية، لم يمنع الطرف المعادي من العمل المتواصل حتى الآن على تطويعها أيضاً، بغضّ النظر عمّا تحقّق من ذلك أو لم يتحقّق، فهدف «التطويع» قائم ومستمرّ إذن سيان ما هي نوعية الحكم القائم في سوريا، هل هو قوميّ أو بعثي أو طائفي أو عسكريّ أو سوى ذلك من الأوصاف، وهل هو استبدادي أم ديمقراطي.

الهدف هو تطويع «البلد»، دولة وشعباً وأرضاً، فكراً وسياسة وإمكانات، حكماً ومعارضة، أمّا الحكم القائم بحد ذاته، فليست المشكلة في أن يُقْدِم أو لا يُقدم على الإصلاح المطلوب شعبياً، بل على النقيض من ذلك، فحملة «التطويع» باتت مدخلاً من مداخل الحصول على الدعم الخارجي للبقاء كما هو، وبتعبير أوضح، إنّ تهديده، أو «العصا» حسب وصف مَن لا يرون -للأسف- بأساً في الحديث عن

التعامل الأمريكي مع الساسة العرب والمسلمين، أنّه تعامل «العصا والجزرة»، لا يعني الاقتصار على ذلك التهديد، كما يقول د. نجيب الغضبان (الحقيقة أنّ الجزرة -كما هو الحال في الشأن الليبي- تتمثّل في أنّ واشنطون لا تسعى إلى تغيير هذه الأنظمة، بل إلى إخضاعها)[٤٠]. والهدف من الإخضاع هو تحقيق أغراض الهيمنة، وليس الإساءة أو عدم الإساءة إلى النظام القائم بحدّ ذاته.

ليس من مصلحة الحكم في سوريا، أن يربط بين حملة «التطويع» وبين ضرورة الإصلاح ربطاً معكوساً، أي أن يتّخذ من الخطر الذي تمثّله حملة «التطويع» ذريعة للامتناع عن الاستجابة إلى مطالب تحقيق إصلاح حقيقي جذري وشامل، بدءاً بالقطاع الدستوري والقانوني، مرورا بالقضائي والسياسي، وانتهاء بالاقتصادي والمالي.

إنّ الربط بأسلوب «الذريعة» معكوس؛ لأنّ الإصلاح مطلوب بوجود حملة «التطويع» أو غيابها، وتخفيفها أو تصعيدها؛ ولأنّ أيّ بلد من البلدان يتعرّض لحملة تطويع صهيو-أمريكية، يكون الإصلاح الحقيقي، الذي يوصل إلى اعتماد إرادة الشعب اعتماداً حقيقياً، ويوجد إمكانات الرقابة على السلطة التنفيذية، أي الرقابة الشعبية والقضائية المعزّزة المستقلّة، هو وحده الضمان ألاّ يُقْدِم نظام حكم ما على تلبية المطلوب في عملية «التطويع»، كيلا يتعرّض للإطاحة به عبر الضغوط الخارجية، فرفض الإصلاح ورفض توفير تلك المراقبة، يعني توفير قابلية الاستجابة لمطالب «التطويع» مع ضمان عدم الاعتراض الشعبي عليه، ما دام الاعتراض محظوراً بحالة الطوارئ وباحتكار الحزب للسلطة بنص دستوري، وما شابه ذلك.

إنّ الربط بين حملة «التطويع» والإصلاح يجب أن يكون من زاوية أخرى، إضافة إلى ضرورة الانطلاق من البدهيات الأساسيّة الخاصّة بالإصلاح بحدّ ذاته، للوصول إلى وضع شرعي مستقرّ قويم، لنصل بالإجمال إلى:

١- مشروعيّة مطلب الإصلاح الجذري الشامل وضرورته الذاتية انطلاقاً من الحقّ الأصيل للإنسان الفرد، وللشعب إجمالاً.. في الكرامة والسيادة والحرية والمساواة وغيرها ممّا تقرّره المبادئ والقيم غير القابلة للجدال[٤١].

٢- ارتباط القوّة الذاتية لأي بلد، وارتباط قدرته على مواجهة أيّ خطر خارجي، بمدى تحقيق تنمية طاقاته الذاتية وضمان سلامة توظيفها واستثمارها في أوقات السلم، وهذا ما لا يتحقّق في سوريا ولا سواها، دون أن يسود وضع مستقرّ على أساس إرادة الشعب، أمّا في حالة الخطر فيزداد إلحاح هذا الشرط ويتحوّل إلى ضرورة بقاء أو فناء،؛ إذ إن «التعبئة الشعبيّة» في مواجهة الأخطار مستحيلة -كما أثبتت تجربة العراق- دون التحرّر الداخلي والسيادة الحقيقية للشعب بسائر فئاته داخل حدود بلده[٤٢].

٣- حتّى في إطار التحرّك «التكتيكي» -كما يقال- يمكن مقابل ضغوط الحملات الخارجية تحت عناوين «ديمقراطية» عرجاء، ودفاع انتقائي مصلحي عن حقوق الإنسان والأقليات، وما تنطوي عليه من فوارق شاسعة بين الشعارات والحقائق التطبيقية، كما يشهد النموذج الأفغاني، أو العراقي، ناهيك عن الفلسطيني.. يمكن مواجهتها بإيجاد النموذج الصحيح للحكم القويم، على أساس المعطيات العقدية والحضارية الذاتية، ودعائم الإرادة الشعبية والتحرّر الفردي، والسيادة الحقيقية للإنسان داخل بلده.

الهوامش:

(١) عمر كوش، مقالة (قراءة في مرجعية العقل السياسي الأمريكي تجاه فلسطين) يوم ١٠/ ٩/ ٢٠٠٤م، في كلّ من نشرة «كلّنا شركاء» الإلكترونية السورية، وموقع «الرأي» www.arraee.com التابع للحزب الشيوعي السوري.

(٢) ربّما كان المفكّر المعروف د. أحمد صدقي الدجاني – رحمه الله– أوّل من استخدم تعبير «الصهيو–أمريكية» في كتاباته.

(٣) جمال المجايدة، مقالة بعنوان (العلمانية الغربية معادية لنا والعولمة خطر محدق!) في جريدة «الوطن» الإماراتية، يوم ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٣م. ونصر شمالي، بنص مترجم مشابه، في مقالة بعنوان (أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب والمسلمين) في موقعه الشخصي (www.geocities.com/nassershamali).

(٤) انظر كتابها (فلسطين في العقل السياسي الأمريكي– من ودورد ولسون إلى جورج بوش الصغير)، دار نشر قدمس للنشر والتوزيع في دمشق، ٢٠٠٣م، ونجد شبيهَ ذلك على صعيد المثقف الأوروبي كتاب (إعادة اختراع التاريخ اليهودي – المؤلفون الأوروبيون اليهود والعودة الصهيونية للتاريخ)، ديفيد مايرس، إصدار «مطبعة جامعة أكسفورد» عام ١٩٩٥م، وكذلك كتاب (اختلاق إسرائيل القديمة) تأليف كيث وايالام، ترجمة سحر الهنيدي، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، عام ١٩٩٩م.

(٥) من أوائل من نشر بالعربية عن الاتجاه المسيحي التوراتي في الولايات المتحدة الأمريكية: إسماعيل الكيلاني، في كتابه (الخلفية التوراتية للموقف الأمريكي)، مكتبة الأقصى الإسلامية، الدوحة/ قطر عام ١٩٨٦م. ونجد في كتاب (إعادة اختراع التاريخ اليهودي) المشار إليه في الحاشية (٤)؛ دراسة مفصّلة عن دور الباحثين الغربيين عموماً، والأمريكيين خاصة، في ترسيخ الأسس الأولى التي مكّنت من نشر المسيحية التوراتية، انظر صفحة ١٢٧ وما بعدها من الكتاب المذكور.

(٦) محمد جمال عرفة، «الدين في انتخابات الرئاسة الأمريكية»، مقالة في مجلة «المجتمع» الكويتية، العدد ١٦٢٧، ٣٠/ ٩/ ١٤٢٥هـ و ١٣/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٧) المصدر السابق.

(٨) «نصر شمالي»، مصدر سابق.

(٩) في كلمة تشيني أثناء منتدى للشؤون الأمنية عام ١٩٩١م، وكان وزيراً للدفاع في حكومة بوش الأب آنذاك، وانظر للكاتب «الإسلام عدو بديل».. هدف ثابت وصياغات متغيرة!) في موقع إسلام أون لاين، ١٢/ ١/ ٢٠٠١م.

(١٠) جازي ساجلار، بحث بعنوان (الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ومهمة «السلام» التي تحملها) من منشورات موقع جامعة كاسّل الألمانية الشبكي www.uni-kassel.de. وانظر أيضاً «نصر شمالي» في مقالة (الخطاب الأمريكي كراهية مزمنة وسمّ زعاف) في موقعه (www.geocities.com/nassershamali).

(١١) «نصر شمالي»، في مقالة بعنوان (أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب والمسلمين)، مصدر سابق.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) عُرف ما أعلنه ترومان في آذار مارس ١٩٤٧م بمبدأ ترومان، واعتُبر في الغرب أحد المداخل السياسية الأولى للحرب الباردة، واستقطاب العالم بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٤) حول المسيرة التاريخية للهيمنة الأمريكية وعسكرتها انظر: سمير مرقص، مقالة (الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة) في موقع «إسلام أون لاين»، ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٣م، وانظر للكاتب: (جذور الآلة العسكرية الأمريكية) في موقع «الجزيرة نت»، ٩/ ٦/ ٢٠٠٤م، و(تطرّف الهيمنة الأمريكية) في موقع «إسلام أون لاين»، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٤م.

(١٥) جريدة «نيويورك تايمز» الأمريكية، ١٨/ ٤/ ١٩٩٣م.

(١٦) كليمنس رونيفيلدت، دراسة بعنوان (مَن الهدف التالي؟.. سوريا أم إيران أم كوريا الشمالية؟)، في موقع جامعة كاسّل الألمانية الشبكي www.uni-kassel.de ٢٥/٤/٢٠٠٤م.

(١٧) انظر المزيد عن المواقف الغربية والأمريكية بصدد الهيمنة الأمريكية في: (الهيمنة الأمريكية تحت المجهر) للكاتب، بحث في حلقتين، مجلة «المجتمع» الكويتية، ٧ و ١٤/ ٩/ ٢٠٠٢م.

(١٨) هذا الأسلوب في تفسير المواقف والأحداث، وتفسير السلوك العسكري السياسي للطرف الصهيو–أمريكي؛ هو أسلوب تسويغ أكثر من كونه أسلوب استيعاب وتحليل، تسويغ ما يصنع الآخر لتسويغ «عدم الردّ» عجزاً أو تخاذلاً سيان، والجانب الأهمّ هو ضرورة الوصول إلى استيعاب صحيح أوّلاً؛ ليمكن اتخاذ القرار الصحيح في التعامل مع الآخر؛ سيان عدوّاً أو صديقاً.

(١٩) إيمانويل تود، كتاب (تأبين الدولة العظمى.. أمريكا) حسب عنوان النسخة المترجمة إلى الألمانية، الصادرة عام ٢٠٠٤م، ص ١٨١. وقد صدرت الترجمة بالعربية

بعنوان (ما بعد الإمبراطورية)، عن دار الساقي للترجمة والنشر/ لندن.

(٢٠) د. عبد الله التركماني، الحلقة الثانية من بحث في ثلاث حلقات بعنوان (مقاربة حول محنة الأمّة وضرورة مواجهة الذات العربيّة)، نشرة «كلّنا شركاء» الإلكترونية السورية، ٥/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٢١) د. نجيب الغضبان، مقالة (ضغوط أمريكية ومراوحة سوريا)، نشرة «كلّنا شركاء» الإلكترونية السورية، نقلاً عن موقع «الجزيرة نت»، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

(٢٢) آرمين كولي، مقالة (قوّة عليا ضدّ سوريا)، جريدة «فو» (WoZ) الأسبوعية السويسرية، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(٢٣) حول التعامل مع أسلحة الدمار الشامل، انظر للكاتب مقالة (قنبلة إسلامية؟)، مجلة «المجتمع» الكويتية، ٦/ ٦/ ١٩٩٨م، نشرت في حينه تعليقاً على الإعلان عن التجارب النووية الباكستانية بعد الهندية.

(٢٤) د. عبد الله التركماني، مصدر سابق.

(٢٥) د. ناصر بن عبد الله الغالي، مقالة (الاستهداف الحضاري)، جريدة «الجزيرة» السعوديّة، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٣م.

(٢٦) د. محمد فرّاج أبو النور، مقالة (صدَام الحضارات واستراتيجية الهيمنة الأمريكية)، الملفّ السياسي لجريدة «البيان» الإماراتية، ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٢٧) من «المقدّمة» للملفّ السياسي لجريدة «البيان» الإماراتية، ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٢٨) حسن الباش، مقالة (نظرية صدَام الحضارات)، موقع «نداء القدس، (www.qudsway.to).

(٢٩) الآية ١٠٧ سورة الأنبياء.

(٣٠) د. عماد فوزي شعيبي، مقالة «بوش الثاني.. وسورية»، جريدة «الحياة» اللندنية، ٧/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٣١) د. نجيب الغضبان، المصدر السابق.

(٣٢) عبد الله بشارة، آلام لبنانية وحيرة شامية، جريدة «البيان» الإماراتية، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٣٣) د. عماد فوزي شعيبي، المصدر السابق.

(٣٤) محمد ظروف، جريدة «الوطن" القطرية، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٣٥) حسين عطوي، مقالة (هل تراجعت سوريا أم تعزّز موقفها؟)، جريدة «الوطن" القطرية، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

(٣٦) حسين العويدات، مقالة (السياسة الأمريكية والدور الإقليمي السوري)، موقع «الرأي" التابع للحزب الشيوعي السوري، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٣٧) سامي نزيه، مقالة («الشرق الأوسط الكبير» ينفّذ على «أنقاض» سوريا؟)، جريدة «الرأي العام» الكويتية، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٤م .

(٣٨) خالد السرجاني، مقالة (استراتيجيات وبدائل سوريا في التعامل مع قرار مجلس الأمن)، دار الخليج»، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٤م .

(٣٩) من مقابلة مع مجلة «أبيض وأسود» السورية، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٤م.

(٤٠) د. نجيب الغضبان، مصدر سابق.

(٤١) للمزيد انظر للكاتب (وقفة هادئة مع المسألة السورية)، شبكة «الجزيرة نت»، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٤٢) المقصود بتجربة العراق السقوط السريع للنظام عسكرياً، ولا يتناقض ذلك مع وصول المقاومة بعد الاحتلال العسكري إلى مستويات بطوليّة، والجدير بالتنويه هنا؛ أنّ المحاولات الأمريكية لتصوير المقاومة وكأنّها من صنع «فلول نظام بعثي سابق» أو «جماعات تسلّلت من الخارج» فحسب؛ لا توازي حقيقة أنّها مقاومة شعبية، تعتمد أوّلاً وأخيراً على الطاقات الذاتية، لا سيّما في المنطقة السنّية الرئيسية من البلاد، وربّما وُجدت درجة ما من التنسيق والتعاون بين فئات المقاومة الشعبية المستقلّة، وبين فئات توصف بأنّها من «بقايا النظام»، فهذه – رغم كلّ اختلاف ورغم ما يُطلق عليها من نعوت في حقبة الاحتلال- هي فئات من الشعب أوّلاً وأخيراً، ويعزّز احتمالَ وجود تعاون؛ أنّ النظام العراقي في سنواته الأخيرة قبل الاحتلال كان قد أظهر انفتاحاً «إسلامياً» لم يكن معروفاً من قبل في تاريخ حزب البعث عموماً.

معلومات إضافية

مشروع الشرق الأوسط الكبير

تعد مبادرة الشرق الأوسط الكبير هي أحدث المشروعات المتوالية التي دأبت الإدارة الأمريكية على طرحها منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٠ م، بغية مقرطة العالم العربي، إذ استبقتها مبادرات أخرى من قبيل مبادرة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الذي طرحها في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢م، بعنوان «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل لسنوات قادمة» .

بيد أن المشروع الأخير قد اكتسب من الزخم ما لم تحظ به المبادرات السابقة منذ أن كشفت الصحف عن تفصيلات مسودة نصه خلال الأسابيع القليلة الماضية لتفرض نفسها بقوة، وتثير العديد من ردود الأفعال على مختلف الصعد . وذلك على الرغم من أن معالم المشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط كما تكشف عنها القراءة الأولية للنص تفيد بأنه لم يأت بجديد يميزه عن المبادرات السابقة، فباستثناء توسيعه لنطاق إقليم الشرق الأوسط ليضم دول مثل(إسرائيل ، وإيران ، وتركيا ، وباكستان ، وأفغانستان)، فضلاً عن إسباغ الطابع العملي على المشروع من خلال تضمينه بعض الاقتراحات التنفيذية .

اعتمد المشروع بشكل كثيف على تقريري التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، ٢٠٠٣م الصادرين عن الأمم المتحدة ، والذي وضعه نخبة من المثقفين والخبراء العرب بغية تحليل أوضاع الشرق الأوسط كمنطلق لتحديد المناهج والحلول . وأكد حرفياً على بنود مبدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش حول «الاستراتيجية المتقدمة للديمقراطية في الشرق الأوسط» ، ومبدأ وزير الخارجية كولن باول حول «الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» ، ومن ثم بلورت المبادرة الأهداف الرئيسية المتكررة التالية الذي يتأتى في مقدمتها مبدأ تشجيع الديمقراطية والحكم المحلي الصالح في المنطقة ، وبناء مجتمع معرفي ، وتوسيع الفرص الاقتصادية، ويتفرع كل منها بدوره إلى أهداف فرعيه تنفيذية ، فعلى صعيد تشجيع الديمقراطية نص المشروع على دعم الانتخابات الحرة في الشرق الأوسط من خلال المساعدة التقنية ، والتدريب على الصعيد البرلماني ، والمساعدة القانونية للأفراد العاديين ، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة ، وتشجيع دول المنطقة على مكافحة الفساد ، ودعم قيام المجتمع المدني .

وعلى صعيد بناء المجتمع المعرفي ، وضع المشروع سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي ، ومحو الأمية ، وسد العجز في الكتب التعليمية ، وإصلاح برامج التعليم ، ونشر الإنترنت ، أما الهدف الثالث ، وهو توسيع الفرص الاقتصادية ، فقد اقترحت المبادرة بصدده إنشاء صناديق

عدة لتمويل ما أسمته «تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير» .

مشروع «الشرق الأوسط الكبير» والمجتمع المدني في العالم العربي، حلقة نقاشية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

قانون محاسبة سوريا:

ويهدد القانون بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضد سوريا إذا لم تتخلَّ عن دعمها لحركة حماس، وحزب الله، وجماعات أخرى مماثلة، وكذلك في حالة عدم الانسحاب من لبنان، والتوقف عن إنتاج وحيازة أسلحة الدمار الشامل.

ويقدم القانون للرئيس الأمريكي ستة بدائل لعقوبات ويدعوه لفرض اثنين منها على دمشق، وتلك البدائل هي:

- حظر تصدير التكنولوجيا متعددة الاستخدامات، مثل تكنولوجيا تصنيع الدواء.
- منع الشركات الأمريكية، ومعظمها في مجال البترول، من ممارسة عملها في سوريا.
- وضع قيود على الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة.
- وقف رحلات شركة الطيران السورية للأراضي الأمريكية.
- خفض أو وقف الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين.
- وأخيراً، تجميد الأرصدة السورية في الولايات المتحدة.

ويسمح القانون للرئيس الأمريكي بالتخلي عن بعض أو كل العقوبات المقترحة، باعتباره يهدف أساساً -كما يقول مسؤولون- لبعث رسالة رمزية تشير لعدم الرضا الأمريكي عما تقوم به دمشق.

البيت الأبيض لا يمانع إقرار قانون «محاسبة سوريا» (CNN) ٨/ ١٠/ ٢٠٠٣ م.

ويطلب القانون من سوريا وقف دعمها للإرهاب والكف عن تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية وصواريخ متوسطة المدى وسحب قواتها التي تضم حوالي عشرين ألف جندي من لبنان.

ويدعو القانون الحكومتين السورية واللبنانية الى «بدء مفاوضات ثنائية جدية من دون شروط» مع إسرائيل من أجل التوصل إلى «سلام شامل ودائم». ويؤكد القانون ضرورة أن تغلق سوريا حدودها أمام أي معدات عسكرية وناشطين ضد الولايات المتحدة يمكن أن يتوجهوا إلى العراق حيث تتعرض القوات الأمريكية يومياً لهجمات قاتلة منذ إسقاط نظام الرئيس صدام حسين. ويوصي القانون بوش بحظر تصدير الأسلحة والتكنولوجيا «ذات الاستخدام المزدوج» إلى سوريا واختيار اثنتين من سلسلة عقوبات يمكنه فرضها على دمشق.

ومـن بيـن هذه العقوبات فـرض قيود على الصـادرات والاسـتثمارات الأمريكية في سـوريا وخفض مسـتوى التمثيل الدبلوماسـي الأمريكي في دمشـق وتجميد الودائع السـورية في الولايـات المتحدة وتقييد حرية تنقل الدبلوماسـيين السوريين في الولايات المتحدة. كما ينص على إمكانية الحد من حق الطائرات السورية في التحليق في المجال الجوي الأمريكي.

بوش يوقع قانون محاسبة سوريا وسيادة لبنان صحيفة الرياض. الأحد ٢٠ شوال ١٤٢٤العدد ١٢٩٥٩ السنة ٣٩ .